الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

- الإمكانيات والتحديات -

من إعداد:

- بتقة سمية

تحت إشراف:

د . رداوي عبد المالك

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
عبد المالك رداوي		جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

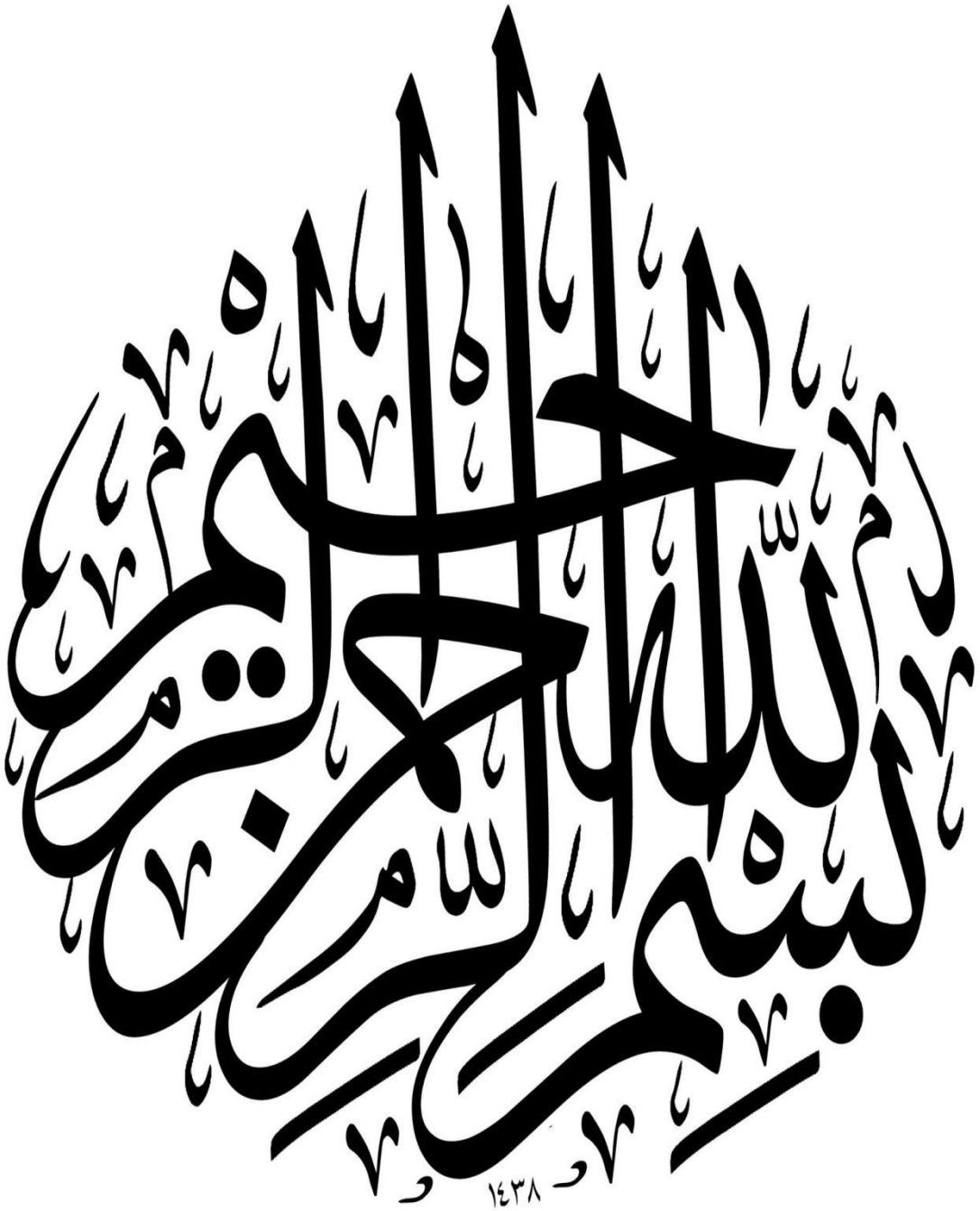
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن عمارة سهيلة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 18517 N° والصادرة بتاريخ 2018-04-24

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة الامكانيات - التحديات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 19 جوان 2022

توقيع المعني (ة)

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل ونحمده الذي بنعمته تتم الصالحات.

على ما من به على من التمام والكمال بعد التيسير و التوفيق لنجاح هذا العمل و استنادا لقوله عليه الصلاة و السلام

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أوليائي الكرام.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر إلى جميع خريجي دفعة 2022

ا هـد ا ء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى.

ابي الغالي على قلبي اطال الله في عمره. الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في دارين.

إليهما اهدي هذا العمل المتواضع بها لكي ادخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى اخوتي الى رفاق دربي وأحلى الأصدقاء.

كما اهدي ثمرة جهدي للدكتور رداوي عبد المالك الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان اشكر كل الأساتذة الكرام والزملاء الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي. والى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.....

مقدمة

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى ... بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

حيث بدا الاهتمام والنظر نحو الاقتصاد الاخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحدي سبل تحقيق التنمية المستدامة حيث كانت البداية من قمة الارض (ريو دي جانيرو) عام1992، وبعد عشرين عاما في (ريو دى جانيرو) مرة اخرى في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامةRIO+20 افاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر ريو +20 يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام.

ولهذا توجهت الجزائر الى اقتصاد نظيف من خلال تغيير مسار صناعتها من خلال المزارع، التمدد العمراني، قطع الاشجار، التغيرات المناخية، يمكن ان تقلل من نسبة تنوع الكائنات الحية بمقدار 10%، تلوث الهواء والجسيمات العالقة والاوزون على الارض والهواء غير الصحي، سوف تصبح من اهم اسباب الوفاة المبكرة حول العالم، كل هذه الاسباب والمظاهر جعلت الجزائر في حاجة ماسة لتغير مسار صناعتهم والاتجاه نحو اقتصاد نظيف واستخدامات طاقات جديدة نظيفة وهو ما يتمثل في الاقتصاد الاخضر.

ومما سبق يمكننا القول ان الاقتصاد الأخضر شكل الأسلوب الاحدث لتحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة لأجل غير مسمي من الاهداف المنشودة عالميا ومحليا فجميع دول العالم اصبحت تسعي لتحقيق تنمية مستدامة بعيدا عن العموميات تشمل جميع النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، الفنية)، ويقدم حلول لعدة مشكلات واستنزاف الموارد مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي، والجزائر من الدول التي

تسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك وفقا لتوصيات برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق النقد الدولي.

من هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول امكانية المضي الجزائر على توفير جملة من الاليات لتجسيد الاقتصاد الاخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وكذا مواجهة مجموعة من التحديات التي تصعب في تجسيد الاقتصاد الاخضر على ارض الواقع، من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق التوازن بين الاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز العدالة الاجتماعية مع المراعاة الجوانب البيئية.

1-اهمية الموضوع:

- تنبع اهمية الدراسة من انها تعالج موضوع الساعة، الذي له ابعاد استراتيجية الا وهو الاقتصاد الاخضر الذي يعد من التوجهات السائدة لدى العديد من الدول في الوقت الراهن.
- الوقوف على مدى مساهمة الاقتصاد الاخضر في رفع عجلة التنمية.
- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد صديق البيئة.
- أثر الاقتصاد الأخضر على جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشر وغير المباشر، وأهميته بالنسبة للاقتصاد القومي.

2-اهداف الدراسة:

اما الاهداف التي نود تحقيقها من خلال هذه الدراسة فهي تتمثل في:

- اثراء المكتبة الجامعية بدراسة حول موضوع الاقتصاد الاخضر، والتنمية المستدامة وكذا المساهمة في اثراء الموضوع.

- تحديد العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة وابراز دور الحكومات في تكريس هذا المفهوم.
- معرفة ما إذا كان الاقتصاد الأخضر له أثر إيجابي على التنمية في الجزائر.
- العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر.

3-مبررات اختيار الموضوع:

ان الاسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع بالرغم من صعوبته، تتمثل في:

- الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع الحيوية إذ يعتبر موضوع الاقتصاد الأخضر من المواضيع الحيوية المتداولة في الآونة الأخيرة.
- معرفة الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.
- معرفة ما إذ ان للاقتصاد الأخضر في الجزائر محور للتنمية وإذ انه يساهم في تنويع الاقتصاد وانشاء مناصب شغل.
- التعرف على أهم مساعي الدولة الجزائرية في فكرة الاقتصاد الأخضر سعيا منها لتحقيق التنمية المستدامة وهذا بالاعتماد على سبل واستراتيجيات من شأنها رفع وتعزيز مكانة الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

4-طرح الاشكالية:

شكل الاقتصاد الأخضر الأسلوب الاحدث لتحقيق التنمية المستدامة، وظهر بقوة بعد الازمة المالية العالمية 2008، ليضع أدوات عملية لتحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن العموميات، ويقدم حلول لعدة مشكلات، ولهذا سعت الجزائر الى تجسيد فكرة الاقتصاد الأخضر لخدمة متطلبات التنمية المستدامة.

ولهذا ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية جديدة ومستحدثة من شأنها التقليل من هذا الوضع المضطرب من جهة ومن جهة أخرى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى ضمان الرفاهية الاجتماعية، ولهذا بادرت الجزائر إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وذلك سعيا لتوضيح أفضل السبل التي تساعد على الوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام مداخل الاقتصاد الأخضر ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يساهم الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

ويتبادر الى الذهن تساؤلات أخرى تشكل تفرعا عن الإشكالية الرئيسية وتتمثل أهمها في:

- ماهي علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة؟
- كيف تجسد الجزائر الاقتصاد الأخضر من اجل تحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهي تحديات الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

5-الفرضيات:

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث يجدر بنا أن نحدد الفرضيات الأساسية عنوان للموضوع البحث، لتكون منطلقا للبدء بمعالجة جوانب البحث وهي كتالي:

- إن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

-تعمل الجزائر على توفير جملة من الاليات لتجسيد الاقتصاد الاخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

- تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تصعب في تجسيد الاقتصاد الاخضر على ارض الواقع.

6-ادبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

ان البحوث السابقة هي مصدر الهام لا غنى عنها بالنسبة للباحث فان كل بحث ما هو الا امتداد للبحوث التي سبقته لذلك لابد من استعراض للأدبيات، اي معرفة الاعمال التي انجزت من قبل حول الموضوع الذي يشغل بالنا والتي كانت محل مختصرات مكتوبة، فالأدبيات الموجودة حول موضوع ما هي الا طريق لاكتشاف وقراءة النصوص الملائمة تسمح للباحث بالإحاطة لموضوع بحثه وضبطه بصورة جيدة[1].

ان الطابع الذي يتميز به العلم هو التراكم الذي يسمح بإشباع دائرة المعارف وتناقل المعطيات العلمية من زمن لأخر، فان البحث العلمي يبدا من حيث ينتهي سابقة، ولهذا فمن المهم على الباحث ان يطلع على البحوث التي سبقت بحثه، ما يجنبه التكرار لتفادي اخطاء الاخرين وقد يسمح له ذلك بفهم موضوعه أكثر من عدة جوانب، كما تساعده في اختيار

[1] موريس انجلس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، (ص125).

الطرق والاجراءات المنهجية اللائمة لدراسته فضلا انها تتضمن قوائم بالمراجع الهامة التي اعتمد عليها وتوجهه الى الكثير منها لكسب بعض الوقت والجهد.

لذلك حاولنا قدر الامكان الاطلاع على دراسات سابقة ومتشابهة والتي تناولت موضوع الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد قمنا باختيار مجموعة من الدراسات السابقة ذات علاقة بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته، والتي تعتقد بانها افادتنا وبشكل كبير انطلاقا من اختيار الموضوع ووصولا الى نتائج التي سوف نتحصل عليها.

الدراسات العربية: الدراسة الاولى بعنوان: لمسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية ال مستدامة2007 دراسة ماجستير للطاهر خامرة جامعة رقاصدي مرباح، وتوصل البحث الى النتائج التالية:

التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخير الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

أصبحت الأبعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا مهما في تنافسيتها او متغيرا مهما من المتغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير في نمط إدارتها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية وذلك بتطبيق المعايير الدولية كتطبيقISO14000 لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسساتي يرتكز في حيز الالتزام المسؤولية البيئية والاجتماعية و أصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال و التسويق في المؤسسة الاقتصادية غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية و الفكر المحاسبي في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على

إعداد التّقرير البيئي والاجتماع الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة الثانية: اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية لمنصوري الزين رسالة دكتوراه2005.

تناولت الدراسة آليات تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر ودراسة بعض مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر وبعض مشكلّات الّتي تعرقل الوصول إلى تطور الاستثمار في الجزائر.

الدراسة الثالثة: دراسة يزيد ، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة :الاقتصاد الأخضر:تنمية مستدامة تكافح التلوث، مقال منشور بمجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر:2017 هدفت الدراسة إلى تبيان كيف يساهم الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التلوث، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

-إن الاقتصاد الأخضر نموذج يجمع ما بين التنمية المستدامة والتأهيل البيئي.

-إن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتمكينه سيؤدي إلى خلق فرص العمل أو ما يعرف بالوظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الإنتاج وتقلص النفايات والتلوث والعمارة الخضراء وانحسار كبير في انبعاث غازات الاحتباس الحراري و مواجهة تحديات تغير المناخ.

الدراسات الاجنبية:

Xuening Yao, Chihiro Watanabe, Institutional structure of sustainable development in BRICs: Focusing on ICT utilization sciencedirect 2009

ركزت الدراسة على أن التنمية المستدامة في دول البريكس تتطلب الابتكار من أجل الاستخدام الفعال لإمكانات الموارد .وبالنظر إلى أنّ ديناميكية التعاون بين الابتكار والتطور والنظم المؤسساتية أهمية قصوى للاقتصاديات يحركها الابتكار، والاستدامة ضمن مجموعة بريكس الاقتصادية يخضع لمثل هذه المشاركة في التطور .بحيث تقوم الأخيرة بإحراز التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات في دول البريكس كان لها تأثيرا كبيرا على النهوض في نظمها المؤسساتية ICT والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن المتوقع أن يؤدي تطور التعاون التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في دول بريكس من قبل وسائل الاستخدام الفعال للموارد المحتملة .وتقوم هذه الورقة بتحليل تجريبي لتبيان أثر التعاون في الوصول إلى التنمية المستدامة.

Rethinking sustainable development within the framework of poverty and urbanisationin developing countries 2014 Patrick Brandful Cobbinah, Michael Odei Erdiaw- Kwasie

تناولت هذه الدراسة فكرة أن مسار التنمية ليس مثالي او التوسع الحضاري السريع أدى إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي لذلك يجب صياغة سياسات التنمية المحلية لتحل هذه المشكلة وخاصة أن مجمل السكان الفقراء يعيشون في أماكن غير منظمة يعتمدون على الطبيعة في رزقهم فهم لا يلتزمون بأية قوانين لم تأتي لتحسن مستوى معيشتهم، أما إذا شعروا بأن السياسات تراعي مصالحهم فإن السكان المحليين يلعبون دورا كبيرا في التنمية المستدامة.

7-الإطار النظري والمنهجي:

أ- الإطار النظري:

الاقتراب النسقي: نظر دافيد ايستون إلى الحياة السياسية على نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتين: المداخل والمخرجات وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية واجتماعية وسيكولوجية وهو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها الاقتراب.[1]

استخدم الاقتراب النسقي ذلك كونها تنظر الى الاقتصاد الأخضر على انه نسق وسلوك موحد في بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات والمخرجات وله مضامين وانعكاسات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا النسق مفتوح على البيئة التي تنتج احداثا وتأثيرات يتطلب الاستجابة لها.

كما تم استخدام المقترب المؤسساتي الذي ينظر للدراسة السياسية على انها دراسة للمؤسسات السياسية من حيث تشكيلتها واختصاصاتها ويعتبر الدولة وحدة للتحليل وبناء المؤسسات السياسية جوهر التقدم والتحديث[2].

وقد استعملنا هذا المقترب أساسا في دراستنا لطبيعة مختلف الدساتير التي جاءت بالإصلاحات في السياسي الجزائري، خاصة عندما تطرقنا لدراسة السلطات التنفيذية والتشريعية وتطورها عبر الدساتير.

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، دار هومة، (ط4)، 2002، (ص130).

[2] حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، القاهرة، دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000، (ص69).

ب- المنهاج:

لمعالجة مواضيع البحث سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

المنهج الوصفي: هو ذلك المنهج الذي يقوم على رصد متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث ...والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره[1]

تم استخدام هذا المنهج وذلك بوصف الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة وتحديد أبعادها وفي الأخير الوصول إلى نتائج.

منهج دراسة حالة: إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع حالات التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة [2].تم استخدام هذا المنهج من خلال تطبيقه على الحالة الجزائرية.

هذه المناهج تتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك بوصف الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة وتحديد أبعادها لنتوصل من خلال تحليل المعطيات إلى جملة من الاستنتاجات.

8-حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع دراسة حالة في الجزائر.

ب- **الحدود الزمنية:** منذ سنة2000 الي سنة2020.

9-**خطة البحث:** من أجل دراسة الموضوع فقد تضمنت الدراسة إضافة إلى مقدمة وخاتمة ثلاثة فصول على النحو التالي:

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، عمان الاردن، دار وائل، (ط1)،1999، (ص46).

[2] سامي محمد ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، عمان الاردن، دار السيرة للنشر والتوزيع،2002، (ط1)، (ص4).

الفصل الاول: المدخل المفاهيمي للدراسة الاقتصاد الاخضر.

المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد الاخضر.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: دور الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة.

المبحث الاول: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة العلاقة والتأثير.

المبحث الثاني: الاقتصاد الاخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: مساهمة الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الاول: مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر.

المبحث الثاني: الاليات واهم المشاريع التي بادرت بها الجزائر لتنفيذ الاقتصاد الاخضر.

المبحث الثالث: التحديات وافاق الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

وفي الأخير الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الاول:

المدخل المفاهيمي

للدراسة الاقتصاد الاخضر.

تمهيد:

بدأت دول العالم في التوجه إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر كاستراتيجية جديدة لتقليل المخاطر البيئية المرتبطة بالاقتصاد، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي تلك التنمية إلى حالة من التدهور البيئي.

ولهذا فان الاقتصاد الاخضر يهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة، ويدعو إلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، مما يولد فرص عمل جديدة تعمل على الحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها، وفي هذا الإطار تسعى الدول الى وضع تصور لإطلاق اقتصاد مبني على استراتيجية انتقال الى اقتصاد أخضر.

كل هذه الاسباب والمظاهر جعلت دول العالم في حاجة ماسة لتغير مسار صناعتهم والاتجاه نحو اقتصاد نظيف واستخدامات طاقات جديدة نظيفة وهو ما يتمثل في الاقتصاد الاخضر.

وقد خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد الاخضر.

اولا: تعريف الاقتصاد الاخضر.

لم يرد تعريفا متفق عليه دوليا لاقتصاد الأخضر، لكن اجتهد الفقهاء والباحثين على وضع تعريفا في هذا الخصوص، من خلال هذه الدراسة، سيوضح البحث بعض تعاريف الباحثين والمنظمات الدولية للاقتصاد الأخضر كما يلي:

في البداية يجب أن نوضح ما هو مفهوم كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة و لكن بشرط أن يكون صديق لها و لا يسبب لها أية ملوثات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها او يؤدي الى تدهورها,إن الجانب الاقتصادي في البيئة يأخذ العديد من الأشكال و منها المياه الجوفية و المعادن في المحاجر و التربة و الهواء و الغابات و الأشجار وهذه كلها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و أن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلي تدمير المنظومة البيئية و لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من اجل الحفاظ علي البيئة و حتى يحمي البيئة العالمية من التدهور.[1]

يعرف الاقتصاد الأخضر وفق البرنامج الأمم المتحدة للبيئة: هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين في رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صور وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية[2].

[1] ساندي صبري واخرون، **الاقتصاد الاخضر وأثره على التنمية المستدامة**، دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر،2017، (ص5).

[2] اوصالح عبد الحليم، **فعاليات الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الاخضر**، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف،5ماي2014، (ص05).

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر" :بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما ي ا رعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملا[1]

وتعرف الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة، الاقتصاد الأخضر بأنه هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية .وأما على المستوى الميداني، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي .وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية[2] .

زد إلى ذلك فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد عرفت الاقتصاد الأخضر كما يلي :هو ذلك الاقتصاد الذي تقوم استراتيجيته على استدام النمو الاقتصادي مع خلق فرص العمل اللازمة للتخفيف من ظاهرة الفقر من أجل مواجهة المشاكل المحتمل حدوثها كقلة الموارد مثلا[3].

---

[1] هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، إبراهيم كاطح علو الجواني، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، عمان الاردن، دار الأيتام للنشر والتوزيع، ط1، 2008، (ص60).

[2] د محمد صديق نفادي، الاقتصاد **الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي** دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة العلمية لقطاع الكليات التجارة، جامعة الأزهر، (ص248).

[3] Rapport annuel du 26 mai 2011 - 23 mai 2012 de la commission économique et sociale pour l'ASIE et le PASIFIQUE, conseil économique et social, document officiel, supplément numéro 19, Nations Unies, 2012, P 7.

من خلال ما سبق يمكن ان نستنتج كتعريف اجرائي للاقتصاد الأخضر على أنه : "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، من خلال الحد من انبعاثات الكربونوغازات الاحتباس الحراري، وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد الطبيعية وتأكلها بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

ثانيا: الخلفية التاريخية للاقتصاد الاخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية، وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية، بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار راس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وأهمها[1]:

1-الأزمة المالية :والتي اجتاحت العالم عام، 2007 حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم، نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة النقدية.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر :المبادئ والفرص والتحديات في المنظمة العربية**، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك2011، (ص4).

2- الأزمة الغذائية :ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين، 2008-2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة في تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

3- أزمة المناخ : برزت أزمة المناخ كأولية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتخفيف من آثارها[1].

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام 2008 وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيات لوضع نماذج التنمية لاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل[2] .

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ركز على العلاقة بين الإنسان والاقتصاد والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة ويمكن تحديد أهم مراحل ظهوره كما يلي :

-**سنة :1982** إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورتلاند"، حيث تقوم بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة.

- **سنة :1992** اكتسب مصطلح أو مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة والانتشار في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات" إعلان ريو " ويقول ينبغي للدول أن تتعاون معا على النشر والترويج لإقامة نظام دولي اقتصادي منفتح لكي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي للجميع.

---

[1] أوصالح عبد الحليم، **فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر**، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار، جامعة سطيف1، 6ماي2014، (ص05).

[2] منيرة سلامي، منى مسغوني، **إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر،2011، (ص186).

- **سنة :2008** في هذه السنة مر العالم بالأزمة المالية الشهيرة حيث تأثرت وتراجعت الجهود الساعية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى، لجأت العديد من الدول والحكومات إلى إعادة النظر في المفاهيم والنماذج الاقتصادية التقليدية الخاصة المتعلقة بالثروة والازدهار ومنه يمكن القول إن الأزمات العالمية مالية، طاقية، بيئية شكلت تحديا للانتقال للاقتصاد الأخضر.

- **سنة :2009** أين اكتسب مصطلح ومفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة وإقبال واسع حين قررت الجمعية العامة وبمقتضى القرار 64 تنظيم في 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي سيركز على القضاء على الفقر كموضوع محوري / رقم263 للاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة. إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

- **سنة :2010** انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشر بإندونيسيا، أين أتاح الفرصة لوزراء البيئة مناقشة قضايا البيئة حيث برز موضوع الاقتصاد الأخضر كواحد من أهم المواضيع قيد النظر والتحليل، وكانت خلاصة الدورة أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف وشرطا أساسيا لإرساء قواعد وأسس اقتصادية أكثر استقرار.

وقد أفضت الدورة الاستثنائية الحادية عشر إلى اعتماد إعلان" نوسادوا"، والذي أقر فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، قد يساعد على التصدي للتحديات الراهنة وإتاحة فرص أفضل وأدوم للتنمية الاقتصادية[1].

[1] قخام وهيبة شرقرق سمير، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد06 ، سنة2016 ، (ص44).

ثالثا: خصائص الاقتصاد الاخضر.

يتميز الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص ويعتبر من أهمها:

1 –الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.

2 –الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية.

3 –ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.

4 –ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

5 –ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين، وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.

6 –يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.

7 –يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام[1].

[1] United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, (2011), "Global Trends in Renewable Energy Investments: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy", UNEP Collaborating Center for Climate &Sustainable Energy Finance. Available from: www.unep.org/pdf/BNEF_global_trends_in_renewable_ energy_investment_2011_report.pdf

رابعا: اهداف واهمية الاقتصاد الاخضر:

أ- اهداف الاقتصاد الاخضر:

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى الدمج بين شروط تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، فالاقتصاد الأخضر هو وسيلة من الوسائل التي تحقق التنمية المستدامة ويساهم في الحد من استنزاف الثروات الطبيعية والآثار السلبية للتنمية على البيئة وخلق فرص عمل للحد من الفقر، وتظهر أهم أهداف الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

1-تحقيق التنمية المستدامة :يمكن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر خاصة أن عالم اليوم يشهد مخاطر جامه تتطلب إعادة التفكير في المناهج والسياسات، ويجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت الدول في إيجاد ثروات جديدة ونماذج الاقتصاد البيئي للحد من التهميش الاجتماعي واستنزاف الثروات، تبقى التنمية المستدامة هدف حيوي على المدى البعيد وذلك بتخضير الاقتصاد.

2-التخفيف من الفقر: ما زال الفقر يسود الكثير من الدول لاسيما الدول النامية وهذا ما نلاحظه من خلال التفاوتات الاجتماعية وعدم الحصول على الخدمات الملائمة لحياة الإنسان كالتعليم والصحة، وبالتالي فإن الاقتصاد الأخضر يهدف الى محاربة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة بعيدا عن كل المخاطر البيئية.

3- توفير صناعة خضراء ومؤسسات مستدامة :إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرار ومراعيا للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، وذلك يتطلب التغيير في ممارسات معظم الشركات واجراء تغييرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد مما يسمح للمؤسسات بالاستثمار وتبني

أنماط جديدة، إضافة الى ذلك يتجلى دور الاقتصاد الأخضر في الانطلاق من سوق عمل ملائم والتقدم في مجال التنمية المستدامة[1].

4- إدراك قيمة راس المال الطبيعي والاستثمار فيه :تعتبر الموارد الطبيعية المكون الأساسي لراس المال الطبيعي، فهي مهمة للغاية على مستويات عدة بحيث تضم استقرار دورة المياه، وفوائدها على الزراعية والاستخدام البشري والحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ ودورة الكربون ودورها في التغلب على المناخ وخصوبة التربة وقيمتها في إنتاج محاصيل زراعية وتوفير مناخ مناسب لحياة آمنة. فالاقتصاد الأخضر يعتبر راس المال الطبيعي عاملا أساسيا لتحقيق الرفاه البشري وفرص العمل للتخلص من الفقر، وبالتالي يرجع هدف الاقتصاد الأخضر في الاستثمار في راس المال الطبيعي إلى تحقيق نمو وتقدم اقتصادي مستدام.

5-خلق فرص عمل ودعم المساواة الاجتماعية والحد من مشكلة الفقر :الاقتصاد الأخضر يتيح فرص كبيرة للوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية دون استنزاف الثروات الطبيعية، فالسلع والخدمات البيئية هي من أهم مكونات سبل العيش خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية، فالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر يكون أكثر ملائمة للبيئة، إذ يساهم في التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية ويوفر الأمن الغذائي ويوضح الشكل رقم **1** ذلك كالتالي:

[1] مشري عبد الرؤوف، **آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لا لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول (الأردن، المغرب، والجزائر)** ، (مذكرة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2018-2019)، ص ص 43-42.

الإطار المفاهيمي المتكامل للاقتصاد الأخضر من أجل القضاء على الفقر .

6- استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة وتقنيات منخفضة الكربون :تعود أسباب التغيرات المناخية وارتفاع أسعار الطاقة في الدول خاصة النامية منها إلى نظام الطاقة المتبع من هذه الدول والمتمثل في الوقود الأحفوري، نذكر على سبيل المثال دولتي السنيغال وكينيا، اللتان تخصصان أكثر من نصف عائدات سدراتهن للاستيراد الطاقة، بينما الهند تنفق **45** بالمئة من عائداتها، لذلك بدأت الدول التفكير جديا في إيجاد بدائل مجدية اقتصادية وبيئية ومالية، وذلك يتحقق بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة المتوفرة.

7- تحسين كفاءة الموارد والطاقة :في ظل الاقتصاد التقليدي تم استنزاف الموارد الطبيعية بشكل يفوق سعتها البيولوجية مما سيؤدي إلى نفادها وخاصة أن بعض الدول أصبحت تعاني من قلة الموارد الطبيعية، فيعد قطاع الصناعة السبب الرئيسي في هدر الموارد الطبيعية، الطاقة، الموارد الأولية، او لمياه، ويزيد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الضار،

لذلك هناك مبادرات وضعت لتفادي تلك المخاطر على قدر المستطاع، بموارد وطاقات مجدية ومن بين هذه المبادرات ما زال الفقر يسود الكثير من الدول خاصة الدول النامية، وهذا ما نلاحظه من خلال التفاوتات الاجتماعية وعدم القدرة على الحصول على ال خدمات الملائمة للإنسان كالتعليم، الصحة، وتخضير قطاع التصنيع للمساهمة في إطالة عمر السلع المصنعة مع التركيز على عمليات إعادة التصنيع وإعادة التصميم والتدوير، ذلك من خلال جعل السلع المصنعة سهلة التصليح مما يسمح باستعادة حالتها الأصلية، وتوفر عملية إعادة التصنيع التي تقوم على إعادة معالجة المنتجات وقطع الغيار المستعملة عن طريق أنظمة الاستعادة بما يقارب 10,7 مليون برميل من البترول سنويا.

8- التقليص من استهلاك الطاقة الصناعية :يتوقع الخبراء أن الاستثمارات الخضراء في مجال كفاءة الطاقة في العقود الأربعة القادمة تقلل من استهلاك الطاقة الصناعية إلى النصف تقريبا مقارنة بالوضع الحالي.

9- جعل الحياة الحضارية أكثر استدامة وأقل انبعاثا للكربون :نظرا لعامل النمو السكاني ورغبة الإنسان في حياة أكثر رفاهية وأقل مشقة، زاد الزحف السكاني نحو المدن والمناطق الحضارية التي أصبحت اليوم تعاني من اكتظاظ كبير من السكان ويترتب عن ذلك الزيادة في استهلاك الطاقة وانبعاثا للكربون واستنزاف الموارد او لمياه العذبة ونضم الصرف الصحي والصحة العامة، مخلفا آثار سلبية على النظام البيئي والبنية التحتية والصحة العامة .ولتفادي هذه المشاكل وضع الاقتصاد الأخضر حلولا مناسبة لها سواء على المدى القريب أو البعيد، كاعتماد المدن الخضراء البيئية والأخذ بالحسبان مع الحفاظ على النظام البيئي واستوعاب التضخم السكاني، وذلك باتباع طرق جديدة لتصميم المباني ووسائل النقل ومصادر الطاقة وإدارة المخلفات وإدارة الموارد[1].

[1] حسام محمد أبو عليان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة**، (رسالة ماجيستير جامعة الازهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2017)، ص ص59-61.

ب: أهمية الاقتصاد الأخضر:

إن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة فانه يعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي. لذلك يمكن أن توجه الدارسة نحو أهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلاله خمسة مكونات رئيسيه وهي:

1- الاقتصاد الأخضر محور لإزالة الفقر:

يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من راس المال الطبيعي وايصالها مباشرة إلى الفقراء بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل والصحة و اصبح ذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل[1].

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وادارة النفايات وغيرها .كما ترتبط الوظائف الخضراء بالعمالة في الصناعات التيُ يعتَبر أنها تنتج منتجات وخدمات خضراء مع اختلافات في النطاق .يمكن للاقتصاد الأخضر أن يولّد حجم كبير من النمو وكذا خلق فرص للعمالة، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة وبالطبع، فإن الطريق تحفه العديد من المخاطر والتحديات، حيث إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف يتطلب من زعماء العالم أيضا والمجتمع المدني

[1] موللي سكوت كاتو: ترجمة علا احمد اصلاح: **مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق:** مجموعة النيل العربية، (ص78).

والشركات العالمية الكبرى أن تدخل إلى هذه المرحلة الانتقالية معاً، و سيتطلب اجتهاداً مستمرا من جانب واضعي السياسات[1]

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن ومن أهمها التعريفة التفصيلية, فإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية[2]

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة:

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد وذلك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة علي أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد ، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة آمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد واخير

[1] أرجيلوس أمال، خيرجة حمزة، **الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد3 ، العدد 3، جامعة ادرار، سبتمبر 2015، (ص79).

[2] احمد بشارة، **التنمية المستدامة.. ابعادها.. مؤشراتها**، مصر الغربية،29 اكتوبر 2012، (ص22).

يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفائه أنظمة القطاع والزراعة في تامين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.

5- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون :

تمثل المناطق الحضرية% 50 من تعداد العالم ولكنها تمثل60 انبعاث الكربون ، وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلى الخدمات الأساسية ؛ عن طريق أساليب نقل مبتكره ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت، ويمكننا أن نشجع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية أيضا ... وفي العقود القادمة ستشهد المدن توسيعات سريعة واستثمار مت ا زيد و خاصة في الاقتصاديات الناشئة ويعد تأثير المباني جزء من جهود بناء المدن الخضراء عاملا مهما في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة والموارد أن يحقق وفرة ملموسة. ، أما بالنسبة لقطاع النقل تعتبر الأشكال الحالية المبنية علي العربات الخاصة ذات المحركات مسببا رئيسيا لتغير المناخ والتلوث والمخاطر الصحية[1].

[1] اشراف ابراهيم: **كيف استطاعة سنغافورة ان تتحول من قزم مقفز الى مارد اقتصادي عملاق**، جريدة ساسة ،15 يونيو2008.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

اولا: تعريف التنمية.

التنمية لغة :من النمو اي ارتفاع الشيء من موضع الى موضع أخر، كما تعني التوسيع والتطوير أو الإنماء أو الازدياد التدريجي[1].

أما اصطلاحا :فتعني" الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع.[2]"

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات كثيرة ومتنوعة للتنمية المستدامة، لهذا اختلف مفهوم التنمية من بلد إلى أخر، وعموم اورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها" :تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم[3]"

تعريف التنمية المستدامة الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة قد عرفها بأنها" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"، وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها :التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم[4]. "

---

[1] عبد الرحمن العيسوي، **الإسلام والتنمية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص 12.

[2] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2 ، دار طيبة، القاهرة، مصر،2004 ، ص 10.

[3] كامل عارف، **مستقبلنا المشتركة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ال عدد142، 1989، (ص83).

[4] وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة، **دليل الطاقة المتجددة**، الجزائر،2011، (ص77).

عرفها دوجلاس قائلا" هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجيات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق حاجياتهم للخطر[1]. "

أما روبرت سولو 1991فعرفها بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية؛ بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية.

فقد عرفها الباحث" غنايم "بأنها: تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوافرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه التي هي عليه أو أفضل[2]"

ويعرفها البنك الدولي على أنها تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها و بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي و اجتماعي و بشري حيث ان المقصد منها هو إتاحة مستقبل أفضل الرؤية – نظرة طويلة الأجل – عالم أفضل[3].

من خلال هذه التعاريف نجد أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أهداف هي : "العدالة، قابلية الحياة والاستمرارية."

---

[1] نعيم سلمان بارود، **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، د .د .ن، الجامعة الإسلامية، غزة، (ص11).

[2] سليمان مهنا، زيدة ديب، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 1، 2009، (ص489).

[3] حبيبة شعور، **الإستعمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية الإلكترونية**، العدد 13 جانفي،2016 (ص13).

ثالثا-الخلفية التاريخية لمصطلح التنمية المستدامة:

مر مفهوم التنمية بأربعة مراحل تمثلت المرحلة الأولى في التركيز على النمو الاقتصادي وفي المرحلة الثالثة على التنمية البشرية والثالثة على التنمية المستدامة وفي المرحلة الرابعة على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكامة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات برتن وودز ويعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الأكثر قبولا في الوقت الحالي، إذ لم يعد النمو الاقتصادي غاية في حد ذاته وانما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، كما أن التنمية الاقتصادية لم تعد كافية كذلك حتى وان اقترنت بجانب سياسي يدعمها ويكملها، ولكن الضروري إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية كما أصبح من الضروري إدخال ضرورة تواصل التنمية بين الأجيال واشتراط ربط العلاقة بينها وبين الحرية[1]

بعد ظهور الثورة العلمية والتطور التكنولوجي وفي ظل المصانع وما سببته من تلوث ومن فقر مدقع بسبب التخلي عن اليد العاملة البشرية مقابل الآلة، بدأ العالم يصحوا ويعي هذه المخاطر فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت هذه الجهود الدولية عن مفهوم عرف بالتنمية المستدامة[2] .

فالتنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، فقد حدث تطور سريع في أطرها وسبل تنفيذها منذ القرن الماضي نتيجة لبداية اصطدام حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولاعتبارات البيئة ظهر مفهوم التنمية المستدامة

[1] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، (اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، قسم العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم إداري وسياسي،2011-2012)، (ص48).

[2] عثمان محمد غيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، عمان-الأردن،2014، (ص21).

كمفهوم جديد جمل على عاتقه مهمة تحقيق تنمية اقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد في إطار بيئة نظيفة[1].

وفي ظل المعاملات المصالح بين الدول وتهرب كل طرف من مسؤولياته البيئية تم عقد عدة مؤتمرات وجمعيات في مجملها مناقشة الوضع وايجاد أفضل سبيل للخروج من هذا المأزق نذكر منها:

-**سنة 1968** : اجتماع نادي رما لمناقشة المأزق الحالي والمستقبلي للأرض ومواردها المحدودة، هناك تطور آخر للتواصلية خلال عقد الستينات أشارت التنمية المتواصلة الى القدرة على إدارة الموارد [2].

-**سنة 1972** : انعقد مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في" ستوكهولم[3] "الذي تحدث عن الاقتصاد التنموي وتدخلات بين البيئة والاقتصاد، اعتبر المؤتمر الأول للأرض وما جاء به هذا المؤتمر كان فشل ذريع وبدون تصريح جماعي واضح، لكن الاشكالية قد طرحت البيئة وذكرت كأملاك عالمية هامة التي يجب أن تحول للأجيال المستقبلية[4] .

-في هذه الفترة اكتسب مفهوم التنمية أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية أصبحت لا تعني النمو الاقتصادي فقط، وانما تشمل إحداث تغييرات هيكلية في كل من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع[5].

---

[1] عبد الحليم أوصالح، **دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، د راسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الأسكوا، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد، العدد الرابع ،2015، (ص194).

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، الاردن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 2014، (ص21).

[3] انضمت الجزائر الى اتفاقية اسكهولم بمقتضى مرسوم رقم06-206: المؤرخ في07 جوان 2016، ج ر ج ج، عدد35، سنة2016.

[4] مختاري نسيمة: **التعاون للامركزي من أجل التنمية المستدامة**، (مذكرة ماجستير قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010)، (ص ص 127-128).

[5] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2014، (ص 98).

-**سنة 1980** : الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة تنشر عنوان" الاستراتيجية العالمية من أجل المحافظة "أين ظهر لأول مرة التنمية المستدامة يترجم من الإنجليزية. قد تبنت الاستراتيجية القومية المتواصلة في حوالي 50 دولة، وهذا يدخل في تبني هذه الدول لهذه الاستراتيجية التي تهدف إلى حماية العالم من الأخطار الصناعية والكيمياوية التي تهدد البيئة في العالم [1].

-**سنة 1987** : وضع تقرير عن حالة البيئة في العالم من طرف الجمعية العالم للأمم المتحدة توصل فيه المؤتمرون إلى إعلان مشترك أكدوا فيه أن التنمية والبيئة مسألتنا متداخلتان ومتصلتان في آن واحد، ودعوا في قرار خاص إلى تشكيل لجنة دولية خاصة مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار.لأول مرة ظهر مصطلح التنمية المستدامة، تم اقتراحه من طرف اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية وقد تم تعريف التنمية المستدامة في تقرير" براندت لاند "بأنها" تنمية تقي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء باحتياجاتهم [2]."

-**سنة 1992** : انعقاد مؤتمر في مدينة" ريوديجينيرو "بالبرازيل في 14 جوان 1992 حيث له أكبر مشاركة لدول العالم، وكان اهتمامه يدور حو البيئة والتنمية، وهذا بإشراف الأمم المتحدة وقد لقب هذا المؤتمر باسم" قمة الأرض "لما لديه من أهمية على مستوى العالم[3] .

---

[1] منى جميل سلام مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للجماعات المحلية**، الاردن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع،2014، (ص164).

[2] عصام عمر مندوب: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية" المنهج النظرية القياس"**، مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، (ص33).

[3] زرنوح ياسمينة، **اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006)، (ص26).

-**سنة 1997:** إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

-**سنة 2002:** عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة

-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[1].

-**سنة 2007:** انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

-**سنة 2009:** انعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (مؤتمر كوبنهاغن) ناقشت هذه القمة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من اجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

---

[1] Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, p. 19.

-**سنة جوان 2012:** عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو بالبرازيل والذي عرف باسم (ريو+20)، وقبل انعقاد هذا المؤتمر طالب الاتحاد الأوروبي بان يشكل المؤتمر فرصة للعالم المرتبط، وذلك بان يعيد الالتزام السياسي لخدمة قضايا التنمية المستدامة، لذلك اكد بعض المهتمين بان مفهومي الاقتصاد الأخضر والاقتصاد العادل يجب ان يكون في قلب اهتمامات المؤتمر، لكن المفاوضات التمهيدية بينت ان هذه المفاهيم في مرحلة الاحتضار[1].

-**ديسمبر 2015:** عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشان تغيير المناخ بباريس، وناقش هذا المؤتمر كيفية التعامل مع التحديات التي تواجه المناخ بعد 2020، من حيث التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ والخسائر والاضرار الناجمة عن تغير المناخ ونقل التكنولوجيا وتمويل جميع التدابير الازمة، فادت هذه المفاوضات التي اختتمت في كانون الأول في العاصمة الفرنسية الى اعتماد اتفاقية باريس لتحديد اهداف السياسة المناخية الجديدة وعمليات أخرى لضمان مشاركة واسعة من جميع الأطراف[2].

-**سنة 2017:** عقد مؤتمر تغيير المناخ في مدينة بون المانيا المعروف بمؤتمر الأطراف 23، لبحث قواعد وإجراءات لتطبيق اتفاقية باريس، واختتم المؤتمر بالاتفاق على مواصلة تطبيق اتفاقية باريس التي تهدف لأنهاء حقبة الاعتماد على الوقود الاحفوري خلال هذا القرن بالإضافة الى الحد من ارتفاع متوسط درجات حرارة الأرض، بحيث تكون الزيادة اقل بوضوح من درجتين مئويتين فوق درجات الحرارة فبل الثروة الصناعية، وذلك من اجل الحد من موجات الجفاف والفيضان وارتفاع درجات الحرارة ومستويات البحر، كما اسفر هذا

---

[1] حمزة عبد الحليم، **دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، (أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقيي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018)، (ص ص 60 61).

[2] موج فهد علي، **قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015**، مذكرة الماجيستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2017، (ص61).

المؤتمر على اتفاق الدول المشاركة على المساهمة المالية في تأسيس صندوق تابع للأمم المتحدة لتخفيف عواقب التغيير المناخي في الدول النامية[1]

يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل قسمت على أربع فروع هي :

-مرحلة التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع، قد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، للتغلب على مشكلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات ويعتبر نموذج" مراحل النمو الاقتصادي ل" والترستو "أحد النماذج المشهورة هذه المرحلة، فقد اشتمل على خمس مراحل حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الانسانية ككل، وهذه المراحل هي :مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضح، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير[2].

-مرحلة التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية ترتكز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجة الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز

1 -https:// www.aljazira.net/news/international (02-03-2019, 20 :22)[1]

[2]الحداد عوض، **الاوجه المكانية للتنمية الإقليمية، الاسكندرية**، دار الأندلس 1993، (ص 36).

الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تجسدت هذه المرحلة في نموذج" تودار "الذي يحدد التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي :اشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار[1].

-مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة:

منذ منتصف التسعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين، تم ظهور مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتضع أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى انها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت علة هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

-مرحلة التنمية المستدامة:

تمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم" التنمية المستدامة "وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك "ونشر لأول مرة عام 1987 [2].ثم انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن بالضرورة واستخداما صحيحا، فأنت إذا ما سألت عدة أشخاص عن هذا المفهوم فإنك ستحصل على

---

[1] غيم عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان، دار الصفاء، 1999، (ص26).

[2] تقرير ابرونتلاند، نسبة إلى رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية غرو هارليم برونتلاند رئيسة وز راء سابقة في النرويج ، ترجم إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت1989.

إجابات متعددة مختلفة، وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهذه المشكلات هي:

1 –الانتشار الواسع والمتزايد للفقر.

2– التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات ومقدرة الآخر وفي كل المتغيرات، وهي تعني الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع[1] .

رابعا: خصائص التنمية المستدامة.

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص هي:

–هي عملية تهدف إلى إحداث تغير وتحسين في المجتمع ونقله من وضع إلى وضع أفضل منه.

– هي عملية متسلسلة ومستمرة تتميز بالديمومة والاستدامة.

– هي عملية مجتمعية تشاركية.

– هي عملية شاملة تمس جميع المجالات" الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية".

– عملية منظمة مخططة ومدروسة.

كما تمتاز بخصائص أشمل وأكثر تفصيل وهي كما يلي:

[1]شويخ عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، (رسالة ماجيستير في القانون، جامعة تلمسان، 2011–2012)، (ص 82).

-أنها تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير أمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية يمكن خلالها التنبؤ بالتغييرات المستقبلية.

- فمجل تركيزها ينصب على الإنسان، أشار إلى ذلك المبدأ الأول من إعلان" ريو"، والذي ينص على أنه" :يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة، ولو الحق في أن يحيا حياة صحيحة ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة [1]."

- تعد من القضايا العالمية تسعى إلى الحد من الاختلاف الحاصل بين الشمال والجنوب، وتؤكد أن التدهور البيئي يعد كونيا ولا يقتصر على بلد واحد أو قارة واحدة بل يشمل الكرة الأرضية ككل.

- التسيير الايكولوجي بكونها تسعى إلى تحديث صورة المجتمع من حيث جمال المواقع الطبيعية والصحة والتسلية، ويبحث التسيير الايكولوجي في سبل الحد من الأنشطة الملوثة التي قامت في الماضي مع إقراره بعدم وجود بدائل لبعض الأنظمة الايكولوجية في الوقت الحالي[2] .

- المساواة ما بين الأجيال طبقا لنص المبدأ الثالث من إعلان" ريو "الذي يقتضي بأن الأعمال الحق في التنمية على نحو يتكفل بشكل منصف باحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة [3].

---

[1] قايدي سامية، **التنمية المستديمة :التوفيق بين التنمية والبيئة**، (رسالة ماجستير القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2002، (ص46).

[2] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير في علوم التسيير نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006، (ص23).

[3] خالقي عبد الحفيظ، **التنمية المستدامة من الفكرة إلى المبدأ القانوني**، (مذكرة ماستر، قانون دولي لحقوق الإنسان، جامعة البويرة، الجزائر،2014)، (ص13).

–تتمركز وتراعي الجوانب البيئية بحث تأخذ التكاليف البيئية بعين الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع[1]، فالتنمية المستديمة هي التنمية التي تكون منسجمة مع الشروط والضوابط البيئية والمتطلبات الاجتماعية بحيث أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج أن يكون مستداما بحماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى.

– أنها تمثل تنمية متوازنة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد وأولويات الاستثمار بما يحقق الانسجام داخل المنظومة البيئية، وبما يحافظ عليها ويحقق الأهداف التنموية المنشودة[2].

خامسا: أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تقنية، وادارية.

–البعد الاقتصادي:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد وعلى أساسها يتحدد تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها، وحين نتكلم عن الاستدامة فهي استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل :الطعام والمسكن والملبس والصحة والتعليم[3] .كذلك تعني تزويد الأجيال القادمة بمقدار من راس المال بقدر ما كان يتاح للأجيال الحالية أن لم يكن أكثر[4] . كما ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة

---

[1]عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011، (ص162).

[2]كربالي بغداد وحمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، عدد 45، 2010، (ص7).

[3]مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة الأواصل، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 26، جوان، 2010، (ص135).

[4]منى جميل سلام ومصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للجماعات المحلية**، الاردن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 2014، (ص 171).

خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادات متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي[1] .

للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية نذكر منها:

-تحسين نمو اقتصاد مستدام.

-تحسين ورفع مستوى المعيشة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين.

-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها.

- التقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

-التقليص من الانفاق العسكري وتخويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية

-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث نتيجة استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل البترول والفحم والعمل على معالجته باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

- **البعد الانساني والاجتماعي:**

هذا البعد يجل بصفة عامة من النمو وسيلة للوحدة والالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول[2] ، ويعكس بصفة خاصة البعد الاجتماعي والإنساني الواسع لعملية التنمية باعتبارها تغيير واعادة بناء شامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وان غياب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجية التنمية المطبقة في الدول كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول، فهذا البعد

[1] عبد العزيز عبد الحق، **المرجع السابق**، (ص103).

[2] صالح لخضاري وسليمان كعوان، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس، منشورات جامعة سكيكدة، (ص 121).

يظهر لنا العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة، ويحيلنا هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية، المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار[1] ، ينطوي البعد الاجتماعية للتنمية المستدامة على استغلال الطاقة المتاحة لديهم إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية وذلك من خلال تيسير دخولهم إلى سوق العمل وحصولهم على الوظائف الملائمة لقدراتهم .والبعد الاجتماعي هو البعد الانساني بالمعنى الضيق، وهو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار الانساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدرا من الانصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما هو بين الدول المختلفة [2].

من بين الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة نذكر ما يلي :

-تثبيت النمو الديمغرافي وجعله يتوازن مع النمو الاقتصادي.

-تحقيق المساواة في التوزيع" كالدخل الوطني مثلا".

-المشاركة الشعبية وتفعيل دور المرأة والاستخدام الكامل للموارد البشرية.

-توفير الحاجات الأساسية للسكان وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة ومن بينها" الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، محاربة البطالة،... الخ".

-مكافحة الفقر.

-الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية[3].

---

[1] نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة دراسة الجزائر**، مذكرة ماجستير اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، (ص20).

1عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2011، (ص104).

[3]يحياوي لخضر، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، (مذكرة ماستر، جامعة تيموشنت، المركز الجامعي لعين 2015،) ،(ص29).

- **البعد البيئي:**

يمثل البعد البيئي أهم الأبعاد التي ترتكز عليهم التنمية المستدامة لأن هذا البعد يمثل نقطة الصدارة في سلم الاهتمامات القومية بأنه يتوقف تحقيق التنمية أو البيئة على أمرين أساسيين هما (:السكان والتكنولوجيا) ، كما تتطلب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء يعاني منها سكان العالم كله، وخاصة الأجيال القادمة .كما أن الافراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء النباتي، وبالتالي يجب المحافظة وتنمية هذه الموارد [1].الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية عل الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه[2].

-حماية الغلاف الجوي والعمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة.

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

-إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة.

-مكافحة التصحر والجفاف.

---

[1] عبد العزيز وقاسم محارب، **التنمية في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر ،2011، ص 195.

[2] سليمان مهنا وريدة ديب، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 1، 2019، (ص 490.).

-حماية إدارة المياه العذبة.

-المحافظة على التنوع البيولوجي.

-مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة.

- **البعد التكنولوجي والإداري:**

التنمية المستدامة تهدف إلى تكنولوجيا أنظف وأكفا، تقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، ومن شان التعاون التكنولوجي أن يزيد الإنتاجية، وأن يحول التدهور في النوعية البيئة[1]. كما تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدول التي بواسطتها وعبرها ترسم تطبيق سياستها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، نوفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها ورعاياها، ومن ثم فان تحقيق التنمية المستدامة والرقي المطرد للمجتمعات ورفع مستوى نوعية حياة الأفراد وتامين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتهم وادارتها في أداء وظائفها ومهماتها. ويتلخص البعد التكنولوجي والإداري للتنمية المستدامة فيما يلي:

-استخدام تكنولوجيا أنظف.

-الحد من انبعاث الغازات.

- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

-إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد بشكل دائم:

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **المرجع السابق**، (ص 198).

1-العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير.

2- احراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة.

3- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.

4- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية[1].

سادسا: أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستديمة" المستدامة "من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضال للسكان :تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2-احترام البيئية الطبيعية :التنمية المستديمة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، أنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئية المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد :تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

[1]سليمان مهنا وبريدة ديب، **التخطيط من اجل التنمية المستدامة**، المرجع السابق، (ص **ص**492،491).

4- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع** :تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحقيق في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر آثار بيئية سالبة، او على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

5- **أحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع** : بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[1] .التنمية المستدامة بمفهوم آخر تسعى إلى تحقيق أهداف أكثر دقة وهي:

5-1-أن تعطي أولوية بالغة لحقوق الإنسان، أن يكون هناك حماية للحياة البشرية والخيارات الإنسانية وينطوي هذا على التأكد من أن الأنظمة العالمية للمصادر الطبيعية قابلة لتطبيق على المدى الطويل بما في ذلك تنوع أجناسها بحيث أن الحياة الكاملة تعتمد على ذلك[2] .

5-2- استخدام اسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، كما يعتبر شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة .

5-3- العدالة في المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، فالعدالة هي العمود الفقري لاستدامة التنمية، ففشل التنمية قديما وحديثا كان بسبب غياب قيمة العدل.

[1] رواء زكي ويونس طويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013 ، (ص26).

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013 ، (ص 26).

5-4- السعي إلى تحقيق مبدأ الوقاية بحيث يساهم في التطور الذي يسند الى التدرج المرحلي في تصحيح الأخطاء قبل وبعد وقوعها، عن طريق الد راسات العلمية الدقيقة لتفادي تدهور المحيط.

5-6- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.

5-7- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيم من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة [1].

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011، (ص162).

خلاصة واستنتاجات:

تعد التنمية المستدامة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتطوير قطاع الاقتصاد الأخضر، وهنالك بعض أوجه التشابه بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، ويظهر هذا التشابه لكون جميع الأنشطة المتعلقة في البيئة مرتبطة في كلا المفهومين، وتعد التنمية المستدامة أساس الاقتصاد الأخضر، فعند إنتاج أو استهلاك الموارد غير المتجددة والتي ينتج عنها آثار ضارة بالبيئة فلن تكون هنالك تنمية مستدامة، وبالتالي لن يكون هنالك اقتصاد أخضر. تتعلق كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في التكافؤ الاجتماعي، حيث لا يمكن منع استخدام الموارد غير المتجددة بشكل كامل لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وإنما يمكن استخدامها بشكل محدود، وبالتالي ستتطلب كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر تطوير خطة مدروسة لاستخدام الموارد غير المتجددة. يعد كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر مكونين أساسيين للحفاظ على البيئة، ويمكن الوصول إلى هذين المفهومين من خلال تطوير بعض الأنظمة المرتبطة بتحسين وإنماء البيئة، مثل:

تحسين البنية التحتية الأساسية .

توفير المياه النظيفة والآمنة.

إنشاء أنظمة الصرف الصحي.

تحسين مرافق إدارة النفايات الصلبة.

تعزيز نظام نقل ملائم يمكن الوصول إليه.

توفير مصادر طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

تسخير الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي.

الفصل الثاني:

دور الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة.

تمهيد:

اهتمت الجزائر بالاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة وقامت بعدة مبادرات في هذا الشأن لبناء منظومة إدارية متكاملة تضم في مكوناتها حزمة من سياسات وتشريعات تؤكد ذلك، فقامت الجزائر بتوجيه الاستثمار إلى الإدارة المستدامة للموارد، مما ينتج الكفاءة في استخدام الموارد، كذلك تبنت فكرة فتح قطاعات جديدة للاستثمار لاسيما في مجال الطاقات المتجددة والاستثمار في القطاع السياحي من أجل تحسينه وتطويره وكذلك تجسيد التهيئة الإقليمية، كما نجد أيضا أن الجزائر احتضنت مجال إعادة تدوير النفايات، ويعود الهدف من هذا التحول إلى رفع ميزانية الدولة، وزيادة العملة الصعبة وبالتالي تحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

وهنا تحديدا يظهر الاقتصاد الأخضر كنتيجة لتحسين الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية وتجسيد المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين المبحث الاول هو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة العلاقة والتأثير، اما المبحث الثاني هو الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي لتجسيد التنمية المستدامة.

المبحث الاول: الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة العلاقة والتأثير.

اولا- العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

تتجسد العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال ما يلي:

تعد التنمية المستدامة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتطوير قطاع الاقتصاد الأخضر، وهنالك بعض أوجه التشابه بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، ويظهر هذا التشابه لكون جميع الأنشطة المتعلقة في البيئة مرتبطة في كلا المفهومين، وتعد التنمية المستدامة أساس الاقتصاد الأخضر، فعند إنتاج أو استهلاك الموارد غير المتجددة والتي ينتج عنها آثار ضارة بالبيئة فلن تكون هنالك تنمية مستدامة، وبالتالي لن يكون هنالك اقتصاد أخضر.

تتعلق كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في التكافؤ الاجتماعي، حيث لا يمكن منع استخدام الموارد غير المتجددة بشكل كامل لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وإنما يمكن استخدامها بشكل محدود، وبالتالي ستتطلب كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر تطوير خطة مدروسة لاستخدام الموارد غير المتجددة.

يعد كل من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر مكونين أساسيين للحفاظ على البيئة، ويمكن الوصول إلى هذين المفهومين من خلال تطوير بعض الأنظمة المرتبطة بتحسين وإنماء البيئة، مثل: تحسين البنية التحتية الأساسية، توفير المياه النظيفة والآمنة، إنشاء أنظمة الصرف الصحي، تحسين مرافق إدارة النفايات الصلبة، تعزيز نظام نقل ملائم يمكن الوصول إليه، توفير مصادر طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، تسخير الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي[1].

[1]وسام درويش، **هندسة الجينات كاتب ومدقق في موضوع**، أعمل في مجال الأبحاث العلمية في الجامعة الأردنية.، فيفري 2022،(ص19).

الشكل (02) :العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

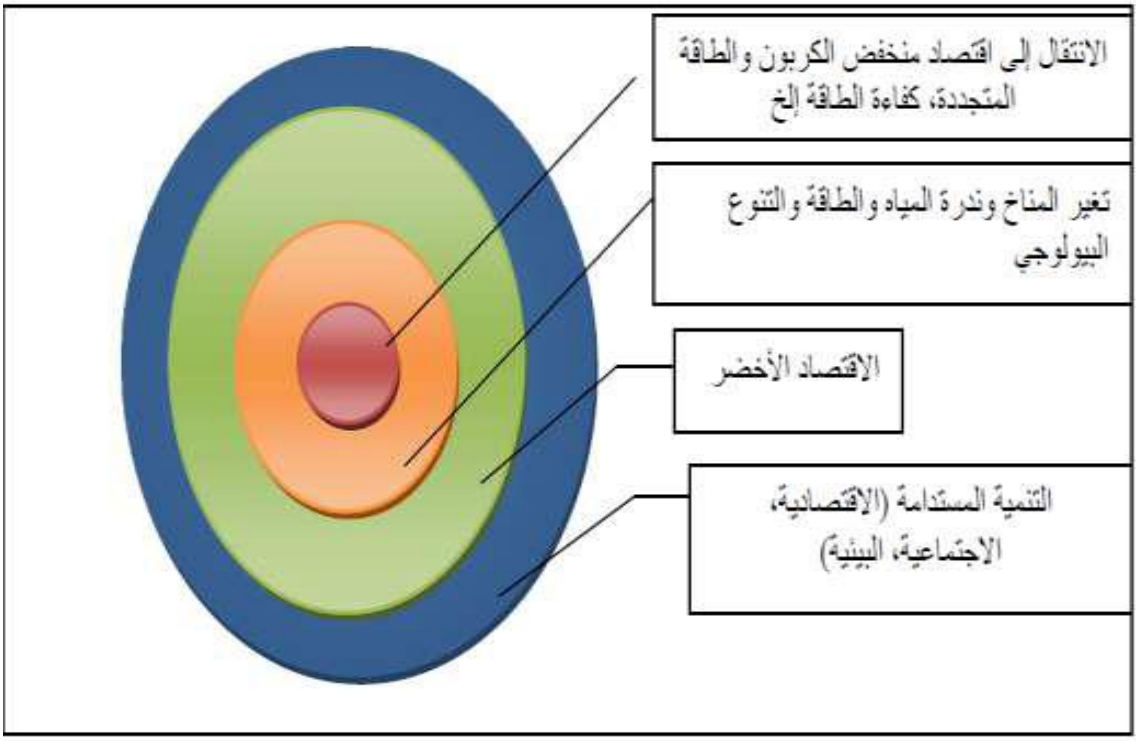

المصدر :ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، **دور الاقتصاد الاخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08 –09 ديسمبر 2014، ص93.

وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية و البنى التحتية والمؤسسات وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، و زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، و ارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، و انخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات

غازات الاحتباس الحراري ، بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة كما هو موضح في الشكل (03).

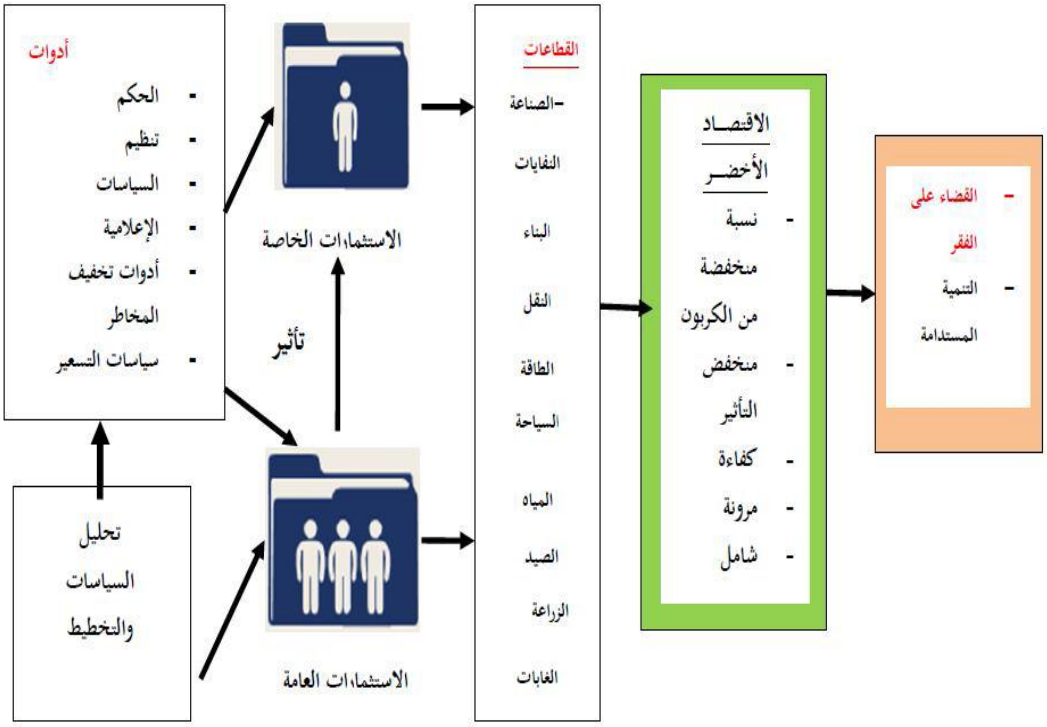

Source : United Nations Environnent Programme, **Building natural capital: How REDD+ CAN Support a green economy**, 2014, P31.

ثانيا- الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

يعتبر الاقتصاد الأخضر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرا لدور الهام الذي يلعبه من خلال تخضير الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر، من أجل ذلك سنقدم في هذا الفرع بعض الآليات التي من خلالها يحقق الاقتصاد الأخضر التنمية المستدامة كما يلي:

1-توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة : تثبت الدراسات بأن في البلدان النامية حوالي 1,3 مليار شخص لا يتمتع بطاقة نظيفة، مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتمكين الوصول إلى الطاقة المتجددة حيث يساهم في التغلب على ندرة الطاقة كتذبذب التمويل بها، كما تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر يحقق

لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي، ويمكن أن يمنحها القيادة في السوق ، وبتزايد الوعي البيئي في السوق ، فتبني فلسفة وسياسات الاقتصاد المستدام يجعل المنظمة قريبة من عملائها الذين لديهم توجه بيئي.

ونشير كذلك إلى مساهمة المنتجات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات المترتبة عن تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر بحيث تمتاز هذه الشركات بالأفضلية بمنتجاتها من الناحية البيئية ، مما يجعلها ترفع من كفاءتها الانتاجية، والحد من التلوث عن طريق تحسينات بالإدارة الداخلية وعدم استنزاف الموارد، او لتقليل من المخلفات كلما كان ذلك ممكنا، على الشركة تحقيق التوازن بين الإسهامات البيئية وخصائص الأداء الأصلية وهذا ما يحقق نجاح المنتج الأخضر وتفضيله عن منتجات الشركات الأخرى ، وهذا ما يجعل الشركة تخلق سمعة بيئية متميزة[1].

2- **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء** :نتج عن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ظهور الوظائف الخضراء وهي نوع جديد من الوظائف التي تلعب دورا حيويا في خضرنة المنشآت الاقتصادية، حيث في سنة 2008 أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عامل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء المتوفرة في قطاع الطاقة المتجددة والمباني والنقل و الصناعات الأساسية والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية ومناقشة أثر الدعم والإصلاح الضريبي وأسواق الكربون ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها من الأدوات لسياسة خضراء.

[1] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، " **الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد04 ، العدد2 ،2019 ، (ص 205).

مما سبق يمكن تقديم تعريفا للوظائف الخضراء على أنها " :تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية وإعادة النفايات[1]."

تظهر أهمية الوظائف الخضراء من خلال العناصر التالية:

•الوظائف الخضراء تساهم في توفر وسيلة من أجل توليد العمل اللائق وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

•الوظائف الخضراء وسيلة لجذب الناس من المجتمعات الفقيرة إلى العمل عن طريق تدريبهم على إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.

•الوظائف الخضراء تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، وفي نهاية الأمر إلى المستويات التي تعد مستدامة.

3- دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة :لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون لدى كل المجتمعات نفس الأهداف أي نفس النظرة التي تشجع الإبداع ولابد أن تكون مدعمة من مختلف عناصر المجتمع أي الحكومات وهيئات القطاع الخاص والمؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف والمستهلكين، ولذا أصبح من الضروري أن تبذل الدول مجهود من أجل تحديد خطط عمل استراتيجيات مناسبة واعتماد الاستثمار الأخضر كآلية لتطوير المجتمعات واستدامتها. ويقصد بالاستثمار الأخضر بأنه يتسم بقلة الكربون ونجاعة الموارد ويعتبر وسيلة لمواجهة هذا التحدي31 ، وقد بدأت بعض الدول المشي في هذا الاتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعت، حيث شكلت سنة 2008 التاريخ الذي شهد لأول مرة تفاوت استثمار في توليد الطاقة البديلة حيث بلغ

[1]نجم عبود نجم، **البعد الأخضر لأعمال المسؤولية البيئية لشركات الأعمال**، عمان الاردن، مؤسسة الوا رق للنشر والتوزيع،2008 ، (ص216).

حجمها 14 مليون دولار الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري قد بلغ حجمه 11 مليون دولار.

تماشيا مع تحولات الاقتصاد الأخضر ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات إبدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئية وقليلة الكربون ، والاستثمارات المتوقعة في مجال الطاقة المتجددة هي فقط التي سوف تخلق 20 مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدر للعمالة أكثر من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري ، اليوم لذا الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ يشكل حلا اقتصاديا أخضر آخر تستأثر الانبعاثات ذات أصالة بإزالة الإحراج وتدني الغابات بنحو 20 في المئة من الانبعاثات العالمية الحالية من غا زات الاحتباس الحراري ، والزيادة في استثمارات الحد من الانبعاثات الناتجة عن ازالة الإحراج وتدني الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي.

4- **دور الاقتصاد الأخضر في التخفيف من الفقر** :ترجع مشكلة الفقر إلى تزايد الحاجات الإنسانية بنسبة أكبر من ت ا زيد الموارد الطبيعية، بمعنى أن ت ا زيد الموارد الطبيعية أقل بالنسبة لمعدل السكان الذي أصبح يعرف ارتفاعا كبيرا، وتشير العديد من الد راسات إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الفقر ومستوى التدهور البيئي الذي له دور في مستوى التقدم والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، ونجد أن انحطاط النمط المعيشي الذي يعيشه الفقراء يؤثر سلبا على نوعية البيئة وإمكانية التنمية المستدامة، وفي ظل هذه العلاقة يجب العمل على إيجاد آلية تؤدي إلى التخفيف من آثار البيئة لظاهرة الفقر والعكس صحيح، وهذا لن يتحقق إلا بالاقتصاد الأخضر، او لتحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني خلق فرص عمل، فقد استجابت العديد من البلدان لخطط منصبة على التوظيف الاقتصادي تحتوي على

مكونات خضراء للحد من شدة الفقر، وبذلك تشهد الدول التي بدأت السير نحو الاقتصاد الأخضر خلق فرص توظيف معتبرة[1]

المبحث الثاني: الاقتصاد الاخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة: الاهمية والية التنفيذ.

اولا: اهمية الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن تلخيص هذه الاهمية فيما يلي:

1- **الاهمية الاجتماعية للاقتصاد الاخضر:** تتمثل هذه الاهمية الاجتماعية في النقاط التالية:

1-1- **الاقتصاد الاخضر محوري لإزالة الفقر:** يعد الفقر شبح وهاجس يهدد ويخيف معظم دول العالم وهو يعكس انعدام العدالة الاجتماعية اي، عدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية وغيرها لذلك يساهم الاقتصاد الاخضر في تخفيف من حدة الفقر من خلال الادارة السليمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية لتدفق المنافع من رأسمال الطبيعي وايصالها مباشرتا الى الفقراء وتوفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة ضروريا خاصة في الدول منخفضة الدخل وهذا من خلال تحضير الزراعة في الدول النامية والتركيز على صغار الملاك، يمكن ان يقلل الفقر مع الاستثمار في راس مال الطبيعي الذي يعتمد على الفقراء ، زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتيهم والتي تجعل التحرك نحو الاقتصاد الاخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق المنخفضة الدخل.

2-1- **الاقتصاد الاخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية:** مع ظهور مختلف الازمات ومشاكل البنوك والقروض تضاعف القلق من فقدان الوظائف وكان لابد ان

[1] محمد عبد القادر الفقي، **مداخلة الاقتصاد الأخضر**، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24 أفريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم4 ،2014 ، الكويت، (ص16).

نتوجه الى الاقتصاد الاخضر الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة بالنظر بمختلف تلك الوظائف التي تتحقق من خلاله، حيث يعرف الاقتصاد الاخضر نموا في الوظائف على المدى القصير المتوسط والبعيد اذ ان التوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق الوظائف اضافية كإدارة المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع الى جانب التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الاسماك وغيرها من التقنيات الاخرى.

2- الاهمية الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الاخضر:

2-1- الاقتصاد الاخضر يستبدل الوقود الاحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون: ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر اسعار الوقود الاحفوري المرتفعة والغير مستقرة بالإضافة الى تقديم فوائد تشير الى ان الطاقة المتجددة تمثل فرص اقتصادية رئيسية كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسي حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة.

2-2- الاقتصاد الاخضر يعطي معيشة حضرية اكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكاربون: مع ارتفاع وتزايد انبعاث الكربون، ويضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وانظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عاذتا ما ينتج عنه في البنية التحتية وانخفاض في الاداء البيئي وتكاليف باهظة لصحة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص الفريدة لتزايد المدن من كفاءة الطاقة والإنتاجية وتقليل من الانبعاث في المباني وكذلك المخلفات لي ترويج الوصول الى الخدمات الاساسية عن طريق اساليب نقل مبتكرة ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الانتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت كما يمكن من تشجيع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة الاجتماعية ايضا حيث، ستشهد المدن توسيعات سريعة ويعد تأثير المدن الخضراء عاملا مهم في انبعاث الاحتباس الحراري لذلك

يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك لطاقة والموارد ان يحقق وفرة ملموس، اما بالنسبة لقطاع النقل فالانتقال من النقل الخاص الى العام غير المعتمدة على المحركات يمكن ان تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية كبرى[1].

ثانيا: السياسات الواجب اتباعها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الاخضر:

تعد العديد من الدراسات المتنوعة عمدت هيئة الامم المتحدة للبيئة لاعتماد العديد من السياسات قصد تسهيل الانتقال للاقتصاد الاخضر كمايلي:

– انشاء إطار تشريعي سليم: حيث ان الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الاخضر وتزيل الحواجز امام الاستثمارات الخضراء.

– توظيف الضرائب والادوات المبنية على السوق لتحويل اذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الاخضر الابتكار، فمثلا بالنسبة للنفايات لا تتعكس التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على اسعار السلعة او خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية كتلوث او الاثار الصحية او فقدان الانتاجية في سعر السلعة او الخدمة عبر ضريبة تصحيحية او رسوم او جباية باستخدام غيرها من الادوات المبنية على اليات السوق.

– الحد من الانفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي، حيث ان دعم اسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والاسراف في الاستخدام، مما يؤدي الى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة او تدهور الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية.

---

[1] بن صالح عادل، **الاقتصاد الاخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف**، 2020، ص ص 41-42.

– الاستثمار في بناء القدرات والتدريب، ان القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسية الداعمة تتباين من بلد على اخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشغب للتعامل مع التغير.

– تعزيز الادارة الدولية: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية ان تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال الى الاقتصاد الاخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشان الموارد المستنزفة لطبقة الاوزون الذي يعد بشكل كبير احد انجح الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف، كما ان اتفاقية الامم المتحدة بشان تغيير المناخ unfcccحيث نجح بروتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من اجل التعامل مع انبعاث غازات الانبعاث الحراري.

–تحديد اولويات الاستثمار والانفاق الحكومي في المجالات التي تدعو الى تخضير القطاعات الاقتصادية، حيث ان الدعم الذي يتسم بمراعاة الصالح العام او بمزايا خارجية ايجابية يمكن ان يكون محفزا قويا على الانتقال الى الاقتصاد الاخضر، حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الاخضر وتعبئة التمويل الخاص[1].

ثالثا: القطاعات المعنية بالانتقال للاقتصاد الاخضر:

1– **الطاقة المتجددة:** ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر اسعار الوقود الاحفوري المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة الى تخفيف اثار تغير المناخ حيث ان نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الاحفوري يعد مصدر تغير المناخ ومسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وان الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسة، ويتطلب تخضير هذا القطاع باستبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المتعددة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

[1] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مرجع سابق، ص ص.200 –199

2-**العمارة الخضراء:** يتطلب التحول الى اقتصاد اخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن ان التحول الاخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث انشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الاخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام والنمو الاقتصادي.

3-النقل المستدام: يؤمن النقل المستدام الحاجات الاساسية للأفراد والمجتمعات بشكل امن، دون الاضرار بالصحة والنظام البيئي ومصالح الاجيال القادمة وهو الاكثر سلامة ولأقل ايذاء للأفراد والممتلكات، والاقل تلويثا للهواء والمياه والتربة، ولأقل اصدارا للضجيج وبالتالي الاقل استهلاكا للموارد الطبيعية، ومن ضمنها الوقود الاحفوري، هذا يعني انه الاكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

4-المياه: تعد المياه عنصر جوهري من عناصر التنمية المستدامة: وان للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاض على المياه كما ونوعا، وان ادارة المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات الى ان نحو نصف الى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي، لكن هناك ما يدعو الى استثمار راس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات امداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي فحسب الى الحد من هدر هذا المصدر الثمين بل انه ينطوي ايضا على امكانات انشاء ملاين فرص العمل

5-تدويرالمخلافات: هو اعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات اخرى اقل جودة من المنتج الاصلي ومنها اعادة تدوير الورق، البلاستيك والمخلفات المعدنية، الزجاج وكذلك اعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان. حيث ان الادارة الخضراء للمخلفات تؤدي الى انشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في اعادة التدوير وانتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة، ايضا تسهم في

حماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي.

6-الزراعة المستدامة: من الاهمية بما كان تبني مفهوم الاقتصاد الاخضر لتخضير القطاع الزراعي عبر تعزيز المناهج التعليمية ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية ،وتكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة لتخفيف من الاثار الناجمة عن تغير المناخ وتعزيز الشركات التنمية، لمواجهة التحديات البيئية[1].

[1] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مرجع سابق، ص ص 200- 201.

خلاصة واستنتاجات:

ان للاقتصاد الأخضر دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة اذ أصبحت معظم الدول بالأخص الجزائر تواجه صعوبات في الوصول إلى تحقيق ما يمكن تسميته بمفهوم الاقتصاد القوي المستدام والفعال الذي يضمن نجاح الدولة، خاصة وأن العالم صار يشهد أزمات ومشاكل بمختلف أنواعها من اجتماعية كالفقر وانتشار الأمراض وضعف القطاع الصحي والأمية، بيئية كالتلوث البيئي والتصحر وغيرها، سياسية كالحروب الداخلية وأخرى اقتصادية وهنا تحديدا يظهر الاقتصاد الأخضر كنتيجة لتحسين الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية وتجسيد المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي .ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على:

– بيان تلك العلاقة الموجودة بين كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

– يعتبر الاقتصاد الأخضر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرا لدور الهام الذي يلعبه من خلال تخضير الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر.

إبراز إسهامات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة :من جوانب أساسية: الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والبيئي.

الفصل الثالث:

مساهمة الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.

تمهيد:

يتم زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطبيقها للاستفادة منها، وكذلك تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات المستخدمة في مجال تطوير تقنية الاقتصاد الأخضر.

لهذا حاولت الجزائر كسائر دول العالم تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، إذ قامت بإنجازات مختلفة منها المتعلقة بالطاقات المتجددة والنقل وإدارة المياه وغيرها من الانجازات الأخرى، إلا انه لا بد من بذل جهود أوفر من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال التطرق في المبحث الأول مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، اما المبحث الثاني: الاليات واهم المشاريع من اجل تحقيق التنمية المستدامة، والمبحث الثالث: الى تحديات الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

المبحث الاول: مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

ان تحقيق التنمية المستدامة من منطلق الاقتصاد الأخضر، يعد رهانا كبيرا لكنه ممكن وغي مستحيل، بل سينعكس على الجزائر بالإيجاب، حيث تطبيق الاقتصاد الأخضر يرتكز على مجموعة من المفاهيم الجديدة، ويجب إيجاد اليات تطبيق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويحتاج ذلك الى سياسات وقوانين وأنظمة تضبط العملية، والتي سينتج عنها تطبيق هذه الفكرة التي أصبحت ملحة اليوم.

والجزائر وحرصا منها على المضي قدما نحو الانتقال الى الاقتصاد الأخضر من اجل تنمية مستدامة فقد قامت بتأسيس وانشاء العديد من الهيئات والمؤسسات والتي من بين مهامها حماية البيئة وكذلك تمويل المشاريع البيئية.

1-**الصناديق والهيئات الخاصة بحماية وتمويل مشاريع البيئة في الجزائر:** قامت الجزائر وحرصا منها على المحافظة على البيئة وتمويل المشاريع البيئة بإنشاء العديد من المؤسسات والصناديق نذكر منها:

1-1 صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية: هذا الصندوق تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية انشا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 248-02 المؤرخ في 23 يوليو 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وخصص له مبلغ مالي اولي قدر ب: 500 مليون، ومن بين الأنشطة التي سيقوم بتدعيميها وتمويلها نذكر منها:

- حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.
- تطوير انتاج الحيوانات في الأوساط السهبية.
- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي.
- فتح مسالك زراعية.
- تهيئة هذه المسالك الزراعية للاستفادة منها.

1-2- **الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:** تم انشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1995 وهو موجب لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة التي تتعلق ب:

- انشاء مؤسسات عامة تتكون من 10 عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.
- انشاء مؤسسات عامة تتكون من 5 عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق في مجالات الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة الاتصال).

1-3 صندوق البيئة ومكافحة التلوث: انشا هذا الصندوق من اجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية الى خفض التلوث والاضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، ولقد تم انشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي ل سنة2001، ويتم تمويلها من المصادر الاتية:

- الرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة

1-**4 صندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية:** تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 من اجل تمويل العمليات الاتية:

- الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ الساحلية.
- تمويل الدراسات والخبرات الأولية لرد الاعتبار للمناطق الطبيعية
- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.

2- الجبائية الخضراء في الجزائر لاستمالة الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر: تعتبر الضرائب البيئية من بين اهم الوسائل التي تستخدمها الدول للحد من انتاج الملوثات البيئية والجزائر كغيرها من الدول تولي اهتماما كبيرا للجبائية الخضراء وذلك للحد من اخطار التلوث من جهة، وبما يقودها للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر، بما يعزز ويحقق التنمية المستدامة من جهة اخرى ومن بين اهم الضرائب البيئية المعمول بها في الجزائر نجد مايلي:

2-1 الرسم على الوقود: يحدد هذا الرسم حسب احكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 بمبلغ قدره 1 دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي ويصب هذا الرسم:

الصندوق الوطني للطرق السريعة 50 في المائة لحساب التخصص الخاص رقم 302/100.

الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث 50 في المائة لحساب التخصص الخاص رقم 302/025 وهدف الرسم هو دفع المستهلكين لاستعمال الوقود النظيف بدون رصاص

2-2 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: اسس هذا النوع من الرسوم بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002، ويطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحد المسموح ويحدد هذا الرسم حسب طبيعة الانشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وتتراوح قيمة الرسم من 2000 الى 120.000دج ويتضاعف الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1و5 تبعا لمعدل تجاوز الحدود.

2-3 الرسم على الاكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا: اسس الرسم على الاكياس البلاستكية المستوردة والمصنعة محليا بموجب المادة 53 من قانون المالية 2004 والذي قدر ب 10.5 دج للكيلو غرام الواحد من الاكياس البلاستيكية المصنعة محليا او المستوردة وتم تخصيص حاصل هذا الرسم الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث لحساب التخصص الخاص رقم 302/065.

2-4 رسم رفع النفايات المنزلية: وادخلت تعديلات جديدة على هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حددت كما يلي:

- بين 500دج و1000دج سنويا لمحل ذو استعمال سكني.
- بين 1000 و10000 دج سنويا بالنسبة لمحل ذو استعمال تجاري.
- بين 5000دج و20000دج بالنسبة للأراضي المعدة للتخييم.
- بين 10000دج و100000دج بالنسبة للأنشطة الصناعية المنتجة لكميات أكبر من النفايات.

2-5 الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: واسس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 وحدد مبلغ الرسم ب 12500دج عن كل طن مستورد او مصنوع داخل الوطن والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة ام حصيلة هذا الرسم فخصصت كما يلي:

- 20 في المائة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث.
- 35 في المائة لفائدة البلديات.
- 15 في المائة لفائدة الخزينة العمومية.

2-6- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية: واسس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 وحدد مبلغ الرسم ب 24.000دج عن كل طن من النفايات الطبية، والهدف من هذا الرسم هو تخفيض النفايات الضارة والملوثة.

2-7 الرسم الاضافي على المياه المستعملة ذات الاستعمال الصناعي: اسس هذا الرسم بموجب المادة 91من قانون المالية لسنة 2003 ويفرض هذا الرسم على المياه او المخلفات

السائلة من المصانع والتي تلوث المحيط ويتراوح مبلغ الرسم بين 2000 و120.000دج ويتضاعف المبلغ من 1 الى 5 حسب حجم السوائل ودرجة تلوث المحيط[1].

ومن اهم مبادرات الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الاخضر:

أ-**المصادقة على المعاهدات:** صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية الاقليمية والجهوية المتعلقة بحماية البيئة وتبني الاقتصاد الاخضر، منذ اولى سنوات الاستقلال، واهم هذه الاتفاقيات مايلي:

سنة 1963: الاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر.

سنة1973: الاتفاقية الخاصة بحماية التلوث العالمي الثقافي والطبيعي.

سنة 1974: الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الاضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات.

سنة 1980: امضاء الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث.

سنة1982: امضاء البروتوكول التعاون بين شمال افريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي.

-الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية والتي تعتبر ملاجئ للطيور البرية والاتفاقية الافريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية

سنة1992: الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الاوزون (اتفاقية فيينا).

الانضمام الى بروتوكول Montréalبشأن الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون.

المصادقة على الميثاق المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

[1]عبد الهادي مختار، **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**، العدد09، 2017، ص ص 577-580.

سنة1993: المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.

سنة 1995: الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي.

سنة 1998: الانضمام الى الاتفاقية الدولية الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها.

-الانخراط في المنظمة الاورومتوسطي لحماية النباتات.

-الانضمام الى اتفاقية bales الخاصة بمراقبة حركة النفايات الخطيرة واستئصالها.

سنة 1999: المصادقة على التعديل الخاص بروتوكول Montréal المتعلق بطبقة الأوزون.

سنة 2000: المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اسماك التونة الاطلنطية.

-المصادقة على الاتفاقية الدولية لمنع استعمال الألغام المضادة للأشخاص وتحطيم مخزونها.

-المصادقة على الاتفاق الذي ينشا منطقة عالمية لحماية النباتات.

-المصادقة على الاتفاقية الدولية لمنع صناعة وتخزين الأسلحة البيولوجية.

سنة 2002: التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع التجارب النووية.

سنة 2015: اتفاقية التعاون في مجال البيئة بين الجزائر ومصر.

-اتفاقية تعاون مع فرنسا حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ب- الجبائية البيئية:

- **الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة:** وعاء هذا الرسم هو مجموعة الانشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، التي تمارس من طرف مؤسسات مختلفة التصنيف، تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1992.
- **جباية تسيير الموارد المائية والتلوث المائي:** تعاني الجزائر من التلوث البيئي بشدة نتيجة ندرة المياه الصالحة للشرب. ضعف قدرة تخزين السدود. وانخفاض عددها وسوء التسيير ما ادى بالحكومة بإنشاء عدة مؤسسات وطنية للارتقاء بهذا القطاع، وفرض العديد من الرسوم، اتاوة الحفاظ على كمية الموارد المائية. اتاوة المحافظة على جودة المياه. الرسم على استغلال مياه الابار. الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.
- **جباية تسيير التلوث الجوي:** وهو من احطر أنواع التلوث ينجر عنه انعكاسات صحية خطيرة مباشرة من الانسان، وارتفاع تكاليفه الاجتماعية، وتسببه في ظاهرة الاحتباس الحراري، وتشمل الرسم على المنتجات البترولية، الرسم على الوقود، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم على المنتجات التبعية، قسيمة السيارات.
- **جباية تسيير النفايات:** يعد اول رسم بيئي في الجزائر، وهو رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، يرتبط بالدرجة الأولى بالأنشطة الملوثة أكثر من ارتباطه بالتلوث في حد ذاته، ما أدى الى تأسيس، ضرائب ورسوم أخرى لمواجهة هذا التلوث وتخفيف العبء على كاهل الخزينة العمومية.
- **جباية المنتجات الملوثة:** وهي جباية حديثة التأسيس لم يطلق عليها اسم الضرائب بيئية بشكل صريح، انما طبيعة المادة المفروضة عليها والحساب المخصص لتحصيلها، جعلها تصنف ضمن الجباية البيئية (الرسم على الاكياس البلاستيكية المستوردة او المصنعة محليا، الرسم على الأطر المطاطية الجديدة، الرسم على الزيوت والشحوم)[1].

[1] رداس مسعودة، عاتي يمينة، **الاقتصاد الاخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة الجزائر – الفرص والتحديات**–، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 2، العدد 02، 2019، ص ص 107-109.

المبحث الثاني: الاليات واهم المشاريع التي بادرت بها الجزائر لتنفيذ الاقتصاد الاخضر.

أولا- اليات تنفيذ الاقتصاد الاخضر في الجزائر:

أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة ولم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مجمل الحياة، وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفر التمويل المناسب لذلك وتظافر الجهود على المستوى المحلي والدولي.

1-الصيرفة الخضراء: ادانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني البنوك بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع مما دفع المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح في مختلف انحاء العالم الى ممارسة الضغوط على البنوك من اجل ادماج الاعتبارات البيئية في برنامج الإقراض وانشطتهم اليومية على نحو يؤكد مسؤولية المصارف عن اعمالها، من هذا برزت أهمية الصيرفة الخضراء التي تمثل اتجاها جديدا للصيرفة والذي يسعى الى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الاجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون.

تعرف بأنها شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي أو التقليدي إلا أنه يعطي اهتمام خاص للعوامل البيئية والاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للأنشطة الصديقة للبيئة والتي تتضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية لأنشطتها المصرفية لجعل العالم أفضل.

أ-اليات الصيرفة الخضراء: لقد بدأت العديد من البنوك حول العالم في اتباع منهجية الصيرفة الخضراء وذلك عن طريق تبني مجموعة من المنتجات والانشطة الجديدة وفي هذا الإطار يمكن تلخيص اليات الصيرفة الخضراء فيما يلي:

- تحديث العمليات المصرفية والبنية التحتية: خلال السنوات القليلة الماضية اتخذت البنوك هذه التدابير من اجل تقليل من انبعاثات الكربون وتحسين استهلاك الموارد الطبيعية، مما يقتضي اعادة هيكلة للعمليات المصريفية والبنية التحتية للمؤسسات على اسس ومعايير جديدة صديقة للبيئة.
- تصميم مجموعة جديدة من المنتوجات: التي تهدف الى الحد قدر الامكان من الاثار السلبية من اجل تعزيز التنمية ومن امثلة المنتجات البطاقات الخضراء، وقروض للرهون العقارية الخضراء، المنتجات الغير ورقية.
- توعية وتدريب الجهات المعنية: ان الترويج للمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة يستلزم التسويق الفعال وخلق الوعي اللازم للعاملين في القطاعات المعنية وكذلك للعملاء من اجل نشر ثقافة للحفاظ على البيئة والاستخدام الامثل للموارد.

2- السندات الخضراء: تمثل الصكوك أو السندات الخضراء إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية.

وتعرف على أنها عبارة عن قرض صادر في سوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريعهم المساهمة في التحول الايكولوجي (الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، الإدارة المستدامة للنفايات والمياه، الاستخدام الأمثل للأراضي والنقل النظيف والتكيف مع تغير المناخ) .... وتختلف عن السندات التقليدية في الطابع الأخضر للمشاريع الممولة.

ويمكن تعريفها على أنها : سندات ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية والمتعلقة بالمناخ ويمكن أن تكون السندات الخضراء بمثابة تحوط ضد المخاطر المالية ذات الصلة البيئية[1]

تختلف عن باقي السندات من حيث:

- **المصدر** :قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية، بنوك التنمية.
- **قيمة المعدل** :قد تكون بمعدلات معدومة، وبسعر فائدة ثابت، أو معدل عائم أو مرتبط بمؤشرات الأداء البيئي.
- **التوريق** :تدعم من أصول مؤسسات الإصدار مثل الرهون العقارية أو قروض القطاع العام، أو مضمونة من طرف ثالث[2] .

3- الجباية البيئية :تعد الجباية البيئية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئية والأكفأ على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على الاعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

وتعرف الجباية البيئية على أنها مجموع الأحكام و التدابير التي لها أثر على أثر على البيئة، و تأخذ هذه التدابير شكل ضرائب ورسوم، إتاوات ، إجراءات ضريبية تحفيزية[3].

---

[1] لطفي المخزومي، شاهد الياس،دفرور عبد النعيم ، **التمويل الأخضر , الفر و التحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة الوادي ،عدد خاص ، أفريل 2018 ، (ص 178).

[2] لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة** مجلة المالية والأسواق، جامعة أحمد د راية أدرار، الجزائر، العدد 8،2018، (ص271).

[3] جليل طريف: **اسواق راس المال الاخضر**، مجلة اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الامارات، العدد رقم25، ديسمبر2016، (ص4).

وتعريف الجبائية البيئية يستند الى ثلاثة مقاربات نوردها فيما يلي:

-المقاربة حسب الهدف المعلن: ان الجبائية تعد بيئية اذ تضمنت اجراء يهدف المشروع من خلاله الى تحسين الوضعية البيئية، مع الاشتراط ان يكون هذا الاجراء مدون في النصوص القانونية.

-المقاربة حسب السلوك: بحيث ان كل اجراء جبائي يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث، يعد اجراء جبائي بيئي.

-المقاربة حسب المنتوج او التلوث المستهدف خلال الاجراء: وفق هذه المقاربة، فان لكل اجراء جبائي يكون لوعائه تأثير سلبي على البيئة، يعد اجراء جبائي بيئي[1].

- **الاقتصاد الأخضر، رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي:** ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لي تنفيذ اهداف التنمية المستدامة خلق فرص الشغل وعدم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج ورفع من قيمة المضافة) وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر ويشجع البلد القيام بالانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته خاصتا بالنسبة للانتقال الطاقي التي تكتسي أهمية قسوة. وتعتب الخطى الخماسية الجديدة للنم في (20019/2015) الاقتصاد الأخضر رافع للتنمية والتقديم التكنولوجي وتشجيع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية في الاقتصاد الأخضر (الفلاحة، الماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة والسياحة) وتطوير شركة الصغرى والمتوسطي.

وانشات مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصوير سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والمركز الوطني للتمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز

[1] مسعودي محمد، **الجبائية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014، (ص51).

الوطني للتكنولوجيا لإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء. اما في مجال المياه قد تم انشاء الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي.

- **الأداء البيئي والسياسات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر:** لقد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بتحسيس القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط السكان الحضرية للشبكة العمومية لماء الشروب والشبكة العمومية لتطهير ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد سكنات المناطق المتسمى بوجود منازل متفرقة، بالماء أولوية جديدة وذلك من اجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء وفي مجال التثمين الموارد المائية الغير تقليدية، ثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 (وحدة) والذي من شانه ان يمكن من بلوغ قدرة تطهير اجمالية تصل الى 1.2 مليار متر مكعب سنويا .

- **الاقتصاد الأخضر، فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد والدفع بتنمية الصناعة نحو تخصصات استراتيجية:**

يتدرج النهوض بالاقتصاد الأخضر في سياق روح المخطط الاستثمار الجديد (2019/2015) الذي يولي أهمية للنهوض بالاستثمار وخلق الشركات ورفع من إنتاجية القطاع الصناعي (دون قطاع المحروقات) لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر اعتماد سياسة صناعة جديدة تشجيع الاستثمار وتحسن شركات وتدفع بالابتكارات وتبني التكنولوجية في إطار شركات هادفة.

وفق هذا المنظور، أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من اجل استجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:

- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع بناء 65(مليار دولار)
- المخطط الجديد لتنمية النشاطات الصيد البحري وتربية الاحياء المائية (التي تشمل 70 في المائة من الإنتاج).

- تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة :قطاع غير مستغل بالشكل الكافي لكنه ذو إمكانات قوية في مجال الاستثمارات وخلق فرص الشغل: ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية الى تقليص انتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70 في المائة مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 6.5في المائة على المستوى القريب، ثم وضع هدف طموح من اجل تحسين تدوير النفايات لتبلغ نسبة 40 في المائة انطلاقا من سنة 2016 وابرام اتفاقيات مع ارباب صناعات المعنيين وكذا اطلاق انشطة للتوعية والتواصل والتكوين من اجل ضمان استدامة قطاع النفايات. ومن اهم المشاريع نذكر منها:

-مشاريع خضراء:

1-1- النقل الكبير للمياه في عين صالح-تمنراست :وأهم الإنجازات ما يلي:

-مشروع عين صالح-تمنراست يمثل سياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب.

-يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست، لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة في البلاد، يهدف هذا النقل لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكبر من 700 كلم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24 ساعة لأكثر من 90000 شخص.

1-2- التصميم المعياري الذكي: التصميم المعياري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمربحة في المباني الذكية كحديقة – Cyberparc التي أقيمت في سيدي عبد الله.

بالإضافة إلى بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكامل وحوسبة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على اداء

الطاقة، الاتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، تحول مياه الأمطار إلى مياه ري، نظام مراقبة الأمن)

2-مؤسسات خضراء (اهتماماتها بيئية): هناك العديد من المؤسسات الجزائرية التي لها اهتمامات وتوجهات خضراء منها :مؤسسة **بيت بايت، مؤسسة نفطال،** مؤسسة معالجة وتثمين النفايات، مجمع صيدال، مؤسسة دار دنيا البليدة[1].

ثانيا- أبرز المشاريع التي بادرت بها الجزائر من أجل السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- **المشاريع ذات البعد الداخلي:**

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين اقتصادها الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، لكنه كان لزاما على ذلك إيجاد سياسة لا تؤدي إلى تلك الأضرار التي يصعب جبرها، لذا فضلت الجزائر التوجه إلى انتهاج مسار الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تمكن من الوصول إلى الغاية المستهدفة عن طريق تطبيق عدة مخططات ومشاريع وطنية كمشروع تهيئة الإقليم الجزائري (الفرع الأول) ، ومشروع الصرف الصحي للنفايات(الفرع الثاني)

الفرع الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

لقد أصدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الصادر في سنة 2001 بهدف التمكين من مكافحة الهجرة الريفية وإنعاش المناطق المهمشة، كما قام بت حضير استراتيجية من أجل إعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية والمحافظة

[1] حمامة مسعودة، ابن عون الطيب، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلد 07، العدد 01، 2020، (ص ص 42-46).

على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية، إضافة إلى وضع بنية حضارية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

ترمي الإستراتيجية الوطنية إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق محورين رئيسيين وهما:

1-بعث التنمية الاقتصادية إلى إنشاء ثروات وفرص عمل، ومحا ربة الفقر، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمياه، والأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

2-تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق التسيير الأمثل للنفايات والقيام بعمليات تطهير لمختلف الشبكات.

من أجل تحقيق هذه الأهداف تم تجسيد برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويتطلب هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وأيضا مناهج المتابعة والمراقبة، فقد وزع المشرع الجزائري برامج الجهات لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حسب نظام طبيعة كل منطقة على المستوى الوطني كما يلي:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال وسط.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية الهضاب العليا غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية جنوب شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية جنوب غرب.

يتولى المجلس الوطني لتهيئة الإقليم تطبيق مخطط تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنميته لمدة 20 عام، وتتضمن هذه المخططات عدة برامج مختلفة ومتنوعة[1].

مرت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما :

-**المرحلة الأولى من 1963 إلى 1978** : اعتمدت الجزائر في هذه الفترة مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في اقتصادها الوطني التابع للنظام الاشتراكي بواسطة مؤسساتها العمومية والحكومية ، ومن بين هذه المخططات نجد : المخطط الرباعي من 1970 إلى1973 ، والمخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977 ، أما بالنسبة للبرامج الكبرى المجسدة في تلك الفترة نجد من بينها:

- مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر والتشجير.

- برامج تأميم الأراضي الفلاحية.

- مشروع بناء 1000 قرية فلاحية.

المرحلة الثانية من 1980 إلى:2000 وضعت في سبيل ذلك وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خطة وطنية والتي استمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني الذي يتزامن مع وضع المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى1985 ، وتم إعادة التقسيم الإداري في 1984 فارتفع عدد الولايات من 26 إلى 48 ولاية.

كذلك تم إصدار قانون التهيئة العمرانية والتعمير رقم 03 / 87 المتعلق بالتهيئة العمرانية المؤرخ في 12 جانفي 1987 الذي يهدف إلى تزويد التهيئة العمرانية37 ، وخصصت بذل ك وزارة المالية في إطار هذا البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم 36,5مليار دينار كغلاف لدعم التنمية المستدام ة38 ، وهذا من خلال تجسيد عدة مشاريع مبرمجة والمتمثلة في:

[1] يحيا وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، الجزائر**، دار العرب للنشر والتوزيع، د.س.ن، (ص340).

- مشروع حماية الساحل ومشروع خاص بالبيئة.

- مشروع حماية التنوع البيولوجي.

- مشاريع خاصة بتصفية المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب.

-مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية

الفرع الثاني:

1-مشروع الصرف الصحي للنفايات: تنتج الجزائر سنويا ما يقدر ب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة عن النشاطات الصناعية والز ا رعية والعلاجية، وكانت تخزن هذه الأخيرة ضمن وحدات إنتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة في الأساس للنفايات المنزلية، وهذا الوضع هو ما قد يشكل خطر على المياه السطحية والجوفية. لقد بدأت الجزائر ممثلة في وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية وطنية تعتمد على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، وذلك قصد التمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جذريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية.

تسمح هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر بالقضاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيمياوية الخطيرة والنفايات الخاصة، وانطلقت وزارة التهيئة البيئية والإقليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، وذلك بتنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات، إذ يقومون بعملية الإحصاء تبعا لمنهجية تنظيم ورشات الدراسة على أن تكون كل واحدة منها تحت إشراف خبراء دوليين، والمهندسين الذين تم تكييفهم بملفات النفايات ال خاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية في المؤسسات الفارزة للنفايات الخاصة في الجزائر.

لقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشته لقانون الميزانية 2002 على مشروع مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقدير أهميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها، وتلك التي يتم التخلص منها، وكذلك تحدد عدد المراكز والمواقع المعالجة للنفايات المتوفرة في مختلف أنحاء البلاد، ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز، والأخذ بالقدرات المالية والاقتصادية بعين الاعتبار.

نجد كذلك بأن الجزائر قد بدأت على تشجع الخواص على تأسيس مراكز لإعادة تدوير النفايات كالبلاستيك والورق، وذلك عن طريق تقديم قروض مالية لهم ومساعدات لهدف تشجيع الفئة الشبانية للتوجه نحو الاستثمار الأخضر الذي يساهم في تحقيق غايتين وهي:

المحافظة على البيئة، والتقليل من البطالة، إذ وبالرجوع إلى فكرة البطالة بجد بأن معدل البطالة قد ارتفع في الجزائر إلى حوالي % 10.5 ليطال بذلك نحو % 27 من الذكور ، و % 20 من الإناث، وهذا وفقاً لأرقام " صندوق النقد الدولي "الصادرة في سنة 2016[1] ، ولعل من أبرز الأمثلة التطبيقية والمشاريع الناجحة والتي يتم الاستدلال بها من أجل تجسيد نموذج حقيقي للمشاريع الخاصة التي أقرتها الدولة للشباب والموجهة نحو الاستثمار الأخضر نجد على سبيل المثال مشروع " :بسمة بلبجاوي"، ومشروع " الريادية الجزائرية لومضة"، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه على النحو الآتي: **مشروع " بسمة بلبجاوي**– :" المستثمرة " :بسمة بلبجاوي " حاملة لدبلوم في علم الوارثة والبيولوجيا الجزيئية، وحاملة كذلك لشهادة أخرى في مجال الاتصال والتسويق، واجهت المصير ذاته الذي يواجهه الكثير من الجزائريين، إذ بقيت تبحث عن عمل بعد تخرجها لمدة عامين من دون جدوى، وفي النهاية قرّرت تأسيس شركة ناشئة يمكن أن تفيد بها نفسها، وبلدها.

[1] عصماني خديجة، عبد الرزاق رزيف المخادمي، **التلوث البيئي الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،.2006 ، (ص ص 42 .(43.

استنتجت " بسمة بلبجاوي "من خلال ملاحظاتها اليومية أنّ الكثير من جامعي الخردة المعروفين بإسم " :شيفونييه "يعملون فعلاً على فرز النفايات وبيع المواد التي يجمعونها للمصانع، بما يشبه الحلقة الاقتصادية، غير أنّ هذه العملية لم تكن منظّمة والسلطات لم تكن تتدخّل فيها ولم تعمل على تنظيمه. توصلت " بسمة بلبجاوي " بناء اً على أرقام " الوكالة الوطنية للنفايات"، إلى أنّ :قيمة سوق تدوير النفايات قد تصل إلى 530 مليون دولار، وهو ما يوفّر فرصة كبيرة في مجال الأعمال إلى جانب الأعمال المتعلقة بالغاز في البلاد، وبالتالي قرّرت " بسمة بلبجاوي" المبادرة بإطلاق الشركة الناشئة المسماة " بلاستي سايكل "في سنة 2014 قصد إعادة تدوير البلاستيك في الج ا زئر كنموذج مشروع خاص موجه للاستثمار الأخضر.

مع ذلك غالباً ما يهدد هذه العملية احتكار جامعي الخردة الذين يقتحمون حاويات النفايات ليجمعوا ما يريدون منها ويفرزونها، ومن ثمّ يبيعونها لأشخاصٍ مثل بلبجاوي مثلا، وتشرح هذه الأخيرة أنّ " :هؤلاء هم مَن يفرض الأسعار، ونحن يتوجّب علينا أن ندفع ثمن النفايات، فهذه السوق غير مستقرّة وغير منظّمة، ما يعني أنّ الأسعار يمكن أن ترتفع بحسب ما يريد جامعو النفايات."

في بعض الأحيان يمكن أن يكون سعر الشراء من شركات خاصّة أعلى إذ تصل الأسعار إلى 120 ديناراً أي ما يقارب 1.09 (دولار أميركي) للكيل وغرام الواحد، وهو ما يضع أشخاصاً مثل بلبجاوي تحت رحمة قطاعٍ غير رسمي يمكن أن يشهد تلاعباً في الأسعار.

يمكن كذلك أن يعالج مصنع بلبجاوي في اليوم نحو 1.2 طن من النفايات، وينتج حوالي 300 كيل وغرام من حبيبات البلاستيك، إلا أنّها لا تستطيع الوصول إلى هذه الكمية حين لا تستطيع شراء النفايات.

في سبيل ذلك يرى الأستاذ " إبراهيم جماسي"، وهو أستاذ جامعي درس كيفية إستخدام النفايات في فرنسا والجزائر أن "المشاكل التي تواجهها بلبجاوي مماثلة لمشاكل الشركات الأخرى في مجال إعادة تدوير النفايات في الجزائر"، فعلى سبيل المثال :في فرنسا تعمل الشركة الحكومية " إيكو أومبالاج "التي تغطي غالبية تكاليف إعادة التدوير للشركات التي تنتج النفايات على جمع وفرز النفايات ومن ثم بيع المنتجات إلى شركات إعادة التدوير.

أما في الجزائر فيقول الأستاذ " جماسي "بأنه " :لا يوجد إجراء وطني واضح لإعادة تدوير النفايات وذلك رغم توقيع الحكومة على عدد من البرامج الهامة في هذا المجال مثل: برنامج " رسكلة وتثمين النفايات"، وبموجب هذا البرنامج المستوحى من النموذج الفرنسي، كان من المفترض أن تخفض الحكومة الضرائب على الشركات التي تنتج البلاستيك لكي تستطيع تأمين التكاليف الأساسية لعملية إعادة التدوير، غير أن هذا لم يحدث لأن الحكومة لم تحدد هذه الضريبة."

كما يضيف كذلك الأستاذ " جماسي "في قوله بأن معظم العاملين في جمع وفرز النفايات في الجزائر يعملون بشكل غير منظم وغير رسمي، ما يجعل ازدهار شركات إعادة التدوير أمراً صعباً"، فكان الأستاذ " جماسي "قد توصل في دراسةٍ أعدها في سنة 2008 إلى أن عدد العاملين غير الرسميين في جمع النفايات يصل إلى 20 ألفاً41 .

2- **مشروع " الريادية الجزائرية لومضة:** تقول الريادية الجزائرية لومضة " :إن الجزء الأصعب يتمثل في أن هذه الأعمال جديدة كلياً على الجزائر، وتوجب على إيجاد موردٍ لأدوات إعادة التدوير وكذلك إنشاء سلسلة إنتاج."

فمن أجل تمويل المشروع استخدمت " الريادية الجزائرية لومضة "مدخراتها الخاصة، بالإضافة إلى حصولها على قرض من طرف " الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، لم تشأ الإفصاح عنه، ولكن حسب الموقع الإلكتروني للوكالة، فإن قيمة مثل هذه القروض تتراوح بين 5 و 110ملايين دينار جزائري (أي بين 46 ألف و 90ألف دولار.)

أطلقت " الريادية الجزائرية لومضة "شركتها الناشئة، والمصنع التابع لها في مدينة قسنطينة شرق الجزائر العاصمة، وهو المكان الذي يتواجد فيه قرابة نصف شركات إنتاج البلاستيك في البلاد، وتقول " لومضة " :"إن هذا الأمر كان بمثابة فرصة لي، لأنه لم يكن هناك أحد يهتم بهذه السوق في ذلك الوقت." تمثل التحدي الأول الذي تخطته في العثور على آلة إعادة التدوير التي استوردتها لاحقاً من الصين، ثم راحت تعمل على جمع مخلفات البلاستيك وغسلها وتجفيفها، ثم تحويلها إلى حبيبات عبر طحنها في المعمل، وبعد الانتهاء من العملية تبيع هذه الحبيبات إلى شركات تستخدمها في صناعة المنسوجات أو أدوات التغليف مقابل مبالغ لم تكشف عنها، وتضم الشركة على الرغم من الصعوبات التي تلاحقها 5موظفين بدوام كامل، وهي تعمل على تحقيق الأرباح، ولا تسعى إلى الحصول على تمويل. تتعامل " الريادية الجزائرية لومضة "حالياً مع 6 شركات من بينها " : فنادق أكور"، هذه الأخيرة تقوم بشراء نفايات " لومضة"، وتعمل على تنظيفها قبل أن تبيعها لها من جديد، وتشتري الكيل وغرام الواحد بسعر يتراوح بين 28 و 30 دينار جزائري ، أي ما يعادل حوالي(0.25و 0.27 دولار)، ثمّ تبيع الكيل وغرام المعاد تدويره ب 100 دينار أي ما يعادل0 (دولار)، حسبما كشفت عنه " الريادية الجزائرية لومضة "في مقابلة صحفية[1].

بصفة عامة وبالرجوع إلى لغة الأرقام، نجد بأن الجزائر تنتج 16 مليون طن من النفايات سنوياً، وهي تستخدم مثل الكثير من البلدان الإفريقية التغليف بواسطة البلاستيك، والأكياس البلاستيكية في المتاجر، فعلى سبيل المثال :يستخدم في البلاد 5 ملايين كيس بلاستيكي، ولا يعاد تدوير إلاّ % 5 من المخلفات، وفي المقابل نجد مثلا دولة تونس قد منعت استعمال أكياس البلاستيك التي تستخدَم لمرة واحدة للحد من النفايات البلاستيكية عكس الجزائر.

[1]تاريخ دخول الموقع:2021/1/22 على الساعة:19H00 www.wamda.com/ar/2017/08/

- **المشاريع ذات البعد الخارجي:**

تسعى الجزائر من أجل الوصول إلى الحصول على مكانة هامة في السوق العالمية والتمتع بسمعة جيدة في مختلف المجالات خاصة في مجال الطاقة، وذلك من أجل رفع نسبة الصادرات وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية للبلاد، فأخذت بذلك الجزائر بسياسة تعزيز الشراكة الأجنبية وفتح المجال للاستثمار مع الأجانب عن طريق تكريس جملة من المشاريع الهامة ولعل أبرزها مشروع مخطط التهيئة السياحية لآفاق (2025 الفرع الأول) ، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير الجزائري (الفرع الثاني.)

الفرع الأول: مخطط التهيئة السياحية لآفاق.2025

يعد المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الإستراتيجية التي تتجسد من خلاله سياسة وارادة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى الدول السياحية المجاورة، ولقد تم التخطيط لهذا المخطط انطلاقا من أبحاث عديدة ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطني ين ومحليين وعمومين وخواص، فتعلن الدولة من خلال نظرتها للتنمية السياحية في إطار التنمية المستدامة للنهوض بالقطاع السياحي وجعل الجزائر بلد مستقبل للسواح.

يسعى هذا المخطط إلى جعل السياحة محرك للنمو الاقتصادي وقطاع مستدام وبديل لقطاع المحروقات، وذلك عن طريق تنظيم وتطوير العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية والدولية، وجعل الجزائر بلد جذاب للسواح الأورو متوسطيين، ضف إلى ذلك إنشاء مناصب عمل جديدة من خلال هذا القطاع ومساهمته في تحسين المستوى الاقتصادي[1] .

كما يهدف كذلك من خلال التنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية سواء كانت بينها علاقة مباشرة أو غير مباشرة كقطاع الفلاحة

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية،2014 / 2013)، ص130 .

والبناء والأشغال العمومية، ويرمي إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، كذلك يهدف إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي لأنها تلعب دور في تغيير مكونات وعناصر المنتوج السياحي التي تجذب العديد من السياح، وتميز المناطق مما يستدعي ضرورة حماية هذا التراث، وتحسين صورة الجزائر على مستوى المتعاملين الاقتصادين والسائح الأجنبي و إعطاءه كل الضمانات في ما يتعلق بالجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات السائح وتقديم الامتيازات للمستثمرين الوطنين والأجانب و التطوير المتوازن للمنشئات والهياكل السياحية واستغلالها بشكل عقلاني والمحافظة على مناطق التوسع والمواقع السياحية .

عمل المخطط الوطني للتهيئة السياحية على الفروع التي سيتم تطويرها وترقيتها بالنظر إلى إمكاني ات الجزائر السياحية وتوجهات الطلب العالمي فإن المخطط يحدد 6 فروع وتستدعي الترقية وهي45 :

– التموضع بصفة هجومية على المستوى المتوسطي من خلال المخطط الأزراق الذي يشمل المدن الساحلية التالية :عنابة، بجاية، جيجل، بومرداس، الجزائر، تيبازة، مستغانم، عين تموشنت، تلمسان.

– ترقية السياحة الصحراوية وسياحة التجوال وذلك بالتركيز على المدن التالية :غرداية، جانت، تمنراست، توات، قرا رة، بشار، النعامة، البيض.

– تنمية سياحة المدن والأعمال حول المدن الكبيرة " كم خطط السياحة المدنية "في كل من: عنابة، قسنطينة، الج ا زئر العاصمة، غرداية، وهران.

– تحديد السياحة الصحية والعلاجية في :قالمة، بسكرة، البليدة، عين الدفلى، معسكر، سعيدة.

– إطلاق السياحة الثقافية والدينية المرتبطة بالمواسم والأحداث في :تبسة، سوق أهراس، الطارف، باتنة، سطيف، معسكر، تيبازة، إيليزي.

التركيز على السياحة المميزة جدا لتثمين النشاطات ذات القيمة المضافة العالية كالغولف، التحليق، والرياضات المائية.

بصفة عامة فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يركز على ضرورة تنويع العرض حتى يكون مناسبا للطلب، مع تركيز الجهود على بعض الوجهات والمناطق أو المنتوجات التي يتوقع أن يكون الطلب عليها أكثر وتفضيلها في عملية التطوير والتشجيع واعتبارها مركزية، ويتمثل هذا العرض في عدة منتوجات حسب أنشطة حددتها بصفة مفصلة من طرف الوزارة الوصية تتمحور حول المواضيع التالية:

–سياحة الاستجمام الساحلية والمتوسطية.

–السياحة الصحراوية، سياحة التجوال، سياحة المدن والعمال، السياحة العلاجية، السياحة الثقافية التعبدية، السياحة الحديثة.

–حدد المخطط التوجيهي الأهداف المادية والنقدية إذ يتوقع أن يبلغ عدد السواح سنة 2025 حوالي 11 " : مليون سائح[1] "

الفرع الثاني: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير الجزائري.

أكد البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد القرى في الصحراء الجزائرية بالكهرباء هي الطاقة الشمسية الفوتوفورتية، لذا جاء هذا المشروع من أجل تزويد 20 قرية بالكهرباء بسبب صعوبة إيصالها بالوسائل التقليدية كالبترول مثلا، وتتمثل هذه القرى التي تقع في ولايات الجنوب :تندوف، تمنراست، إيليزي، أدرار، وتعد شركة سونلغاز المؤسسة

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي :الحركيات الخمس، برنامج الأعمال السياحة ذات الأولوية، الكتاب02 ، الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الجزائر،2001 ،(ص17).

المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج، لذلك قامت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الإنجازية وكذا مراكز البحث والتنمية، ويهدف هذا البرنامج إلى :

– إيجاد مصدر بديل للطاقة كون أن المصادر التقليدية على وشك النفاذ.

– استخدام مصدر الطاقة النظيف وغير الناضب، بالاعتماد على الطاقة الشمسية، فيتم التخفيض من تكاليف الإنارة في المناطق النائية وتحسين الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.

– توفير مناصب وفرص جديدة للشغل في مختلف القطاعات، وبالتالي امتصاص البطالة.

– الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.

–تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.

ينجز هذا المشروع في المناطق الآتية :قرية مولاي الحسن بممارسة، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تحريفات، وعين بلاغم. تجدر الإشارة إلى أنه رغم كثرة وأهمية القوانيين التي وضعتها الجزائر في قطاع الطاقة وتنميتها واستغلالها انطلاقا من سنة 1999إلى2001 ، إلا أن نصيب الطاقة الشمسية لا يزال محدود بالجزائر، ولم يستغل بالشكل المرغوب فيه، وان كانت قد اعتمدت الجزائر عل ى قانون خاص بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 بالمئة خلال سنة2012 ، و 10 بالمئة خلال عام 2020، وبهدف تطوير الخدمات الطاقية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتضمن هذا الهدف المساهمة في الحفاظ على احتياطات المحروقات، واستغلال حقول موارد الطاقة المتجددة خاصة الشمسية منها.

حسب الدراسات فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 إلى 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيل ووات في السنة في الشمال و 2263كيلووات سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير

مستغلة بالشكل المطلوب، ولعل من أبرز هذه المشاريع الموجودة حول استغلال الطاقة الشمسية نجد منها:

–مشروع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة تقدر ب 10 ميغاوات بمنطقة تندوف، وكان ذلك على أساس تعاون بين شركة : نيل، وسوناطراك، وسونلغاز، ومجموعة سيم السمية الصناعي، لإنتاج و استعمال الطاقة الشمسية في الحارة الريفية بمنطقة " أسكرانا "التابعة لولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى1500 حتى2000 منزل ريفيا سنويا.

–بالإضافة إلى مشروع إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة ب الغاز والطاقة الشمسية بمنطقة " تنيغمات "التي تقع على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وتمثل هذه المحطة أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار إذ تحتوي على 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

تمت بذلك برمجة محطتين لسنة 2013 وهما :محطة المغيار بالوادي، ومحطة النعامة بولاية البيض غرب البلاد، وفي المدة الممتدة بين 2016 و 2020سيتم إنجاز 4 محطات جديدة بطاقة 300 ميغاوات لكل واحدة، مع طاقة إضافية تقدر ب 1200 ميغاوات، ويوجد برنامج يمتد إلى 2030 بطاقة 600 م يغاوات سنويا إبتداء من .2013 49

في سبيل ذلك أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن صحراء الجزائر تعتبر أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، إذ تدوم الإشعاعات الشمسية في صحراء الجزائر 3000 ساعة في العام، وهو يعد أ على مستوى لإشراق الشمس عالميا، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إنجاز مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وبناءا عليه تم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 على إنتاج

حوالي5 بالمئة من الكهرباء من الطاقة الشمسية ثم نقلها إلى ألمانيا عن طريق ناقل كهربائي بحري عبر إسبانيا بالإضافة إلى مشروع تصنيع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة والذي كان من المقرر أن يدخل بطاقة سنوية تتراوح بين 50 و 120 ميغاوات حيز الإنتاج سنة 2012 ، ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي ذو إنتاج يقدر ب 20بالمئة بحلول سنة 2020.[1]

المبحث الثالث: التحديات وافاق الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

أولا: التحديات:

يوجد العديد من التحديات والتي سوف تواجه في مرحلة تحولها إلى الطاقة النظيفة الخضراء ولكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب على هذه التحديات ومن هذه التحديات :

- تحقيق استهلاك وانتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم.
- مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر دعم مزيد من البحث ما يكون شرطا للتنافسية.
- الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال اشراك الجهات الفاعلة المعنية (كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات...)
- التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الاقاليم.
- النقل والحركة التنقل المستديمة، تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الاقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض التنقل المجبر وتطوير الانظمة المبتكرة.

[1] عصماني خديجة، عبد الرزاق رزيف المخادمي، **التلوث البيئي الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،2006 ، (ص50).

- الحفظ والادارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية الحاجيات الاكثر اساسية بالإضافة الى دعم الاقتصاد وتحضير منظمات أكثر تحفظا وابتكارا من الناحية البيئية.

- الصحة العامة والوقاية وادارة المخاطر تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء...) وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.

- الديموغرافيا والهجرة والضمان الاجتماعي تتحقق من خلال تحديد الاثر على الاقتصاد وتوازن انظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الاقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدد للمجتمع الفرنسي.

- التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتامين الطاقة للبلدان الاكثر حرمانا[1]

- تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات. أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية وهذا يؤدي إلى تفش ي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب.

- إن الفقر لا يزال يطال قرابة السبعين مليون نسمة في الوطن العربي ومنها افتقار أكثر من خمسة وأربعين مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا والى المياه النظيفة والافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة.

[1] الاستراتيجية الوطنية(الفرنسية) للتنمية المستدامة (2010-2013). على موقع:www.developpement-durable.gov.fr/sndd.2014/11/30

- خيار التحول إلى الاقتصاد الأخضر خيار مكلف وقد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائية أخرى.

- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية و التي تبلغ سنويا خمسة و تسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي[1].

لقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2012 مشروع أولي يحدد الإطار العام للسياسة الاقتصادية الخضراء المناسبة للبلدان النامية، لا يركز على الاجراءات والتدابير فحسب، وانما يتوسع ليشمل الآليات والادوات الازمة لبناء القدرات المؤسسية وانشاء قاعدة بيانات لازمة لرسم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الاخضر في معظم البلدان النامية، ويقوم هذا المشروع على ثلاث فئات رئيسة هي:

أ -تحديد الظروف المواتية وتشمل:

-الانفاق الحكومي.

-سيادة القانون وتنفيذ التشريعات.

-التعليم والتدريب.

-نظام المحافظة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

ب-تفعيل آلية الاندماج في السياسات الخضراء وتشمل:

-استعراض ومراجعة الانفاق العام على البيئة.

-التقييم الدوري للأداء البيئي.

-ترسيخ مبادئ المحاسبة الخضراء وتدابير التنمية البديلة.

[1] ساندي صبري واخرون، **الاقتصاد الاخضر وأثره على التنمية المستدامة**، مرجع سابق، (ص 22).

ج –ادوات سياسة النمو الاخضر وتشمل:

–الانتاج المستدام والتجارة المستدامة.

–اصلاح ودعم التجارة المستدامة.

–تحفيز التحول نحو الطاقة الخضراء.

–التحول نحو المشتريات العامة المستدامة.

هناك مجموعة من المؤشرات المتاحة التي تعكس الاتجاهات الفعلية المتحققة في طريق التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وتعد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من ابرز المتغيرات المعتمدة لقياس مستوى التقدم بهذا الاتجاه، لذا فإن مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الاخضر التي تغطي مجالات حيوية ومهمة مثل تغير المناخ وادارة النظم الايكولوجية وكفاءة استخدام الموارد وادارة النفايات والمواد الكيماوية، تتضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويمكن قياس كل واحدة من هذه المؤشرات من خلال أدوات معينة، فعلى سبيل المثال تتضمن المؤشرات الرئيسية لظاهرة تغير المناخ مستوى الانبعاثات الكاربونية الناجمة عن الانشطة الاقتصادية وحصة الطاقة المتجددة كنسبة من امدادات الطاقة الكلية، فضلا عن حاجة الفرد الواحد السنوية للطاقة، فكلما اقترب الاقتصاد الوطني من الاخضرار كلما كان نصيب الفرد أقل، وذلك تعبيرا عن كفاءة الاستخدام للموارد الطبيعية مثل الوقود الاحفوري والاراضي والغازات المصاحبة وتقليل الضغط عليها[1].

نلاحظ من الجدول (01) بأن جميع المؤشرات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الاخضر يمكن متابعتها من خلال مقاييس كمية مختلفة تظهر التقدم المحرز على عدة مستويات بهدف دعم النظام البيئي وضمان تحقيق خطوات ملموسة باتجاه الانتاج المستدام والسماح بترك احتياطات كافية من الموارد الطبيعية للأجيال القادمة عبر اتباع حزمة من السياسات

[1] UNEP. (2013). *Green economy and trade-trends,challenges and opportunities.* United nations.

الاقتصادية مثل الاستثمار الاخضر، ودعم الاصلاح المالي، وسياسات التسعير، ودعم المشتريات الخضراء فضلا عن الانفاق على التوعية والتعليم والتدريب، بهدف معالجة القضايا البيئية وتحقيق الأهداف الرامية إلى الحد من التدهور البيئي وتحسين مستوى الرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والجدول التالي يوضح نموذج للسياسات الاقتصادية الفاعلة بهذا الاتجاه والمؤشرات ذات الصلة بها.

الجدول (01) :نماذج لسياسات الاقتصاد الاخضر ومؤشراتها.

السياسة الاقتصادية	مؤشرات القياس
الاستثمار الاخضر	-نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي(%) الاستثمار في قطاع السلع والخدمات البيئية (دولار/سنة)
دعم الاصلاح المالي	-حجم الانفاق على دعم الوقود الاحفوري ومصائد الاسماك (% من الناتج المحلي الاجمالي) -ضرائب الوقود الاحفوري(%) -حوافز الطاقة المتجددة
التسعير	-سعر الكاربون(طن/دولار) -قيمة التنوع البيولوجي (هكتار من أراضي الغابات/دولار) -قيمة خدمات النظم الايكولوجية (توفر الماء مثلا)
المشتريات الخضراء	-الانفاق في مجال الشراء المستدام(%) -حجم ثاني أكسيد الكربون من العمليات الانتاجية الحكومية (طن/دولار)
الانفاق على التدريب	-حجم الانفاق على التدريب (%من الناتج المحلي الاجمالي) -عدد الاشخاص المدربين (شخص/سنة)

Source : UNEP : **Measuring Progress towwardd a Green Economy**,2012, P12.

نلاحظ من الجدول بأنه يمكن قياس مدى فعالية مختلف السياسات الاقتصادية الهادفة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر كما يمكن ايضا توجيه جانبي العرض والطلب بما يخدم عملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر فعلى سبيل المثال يمكن الحد من الانبعاثات الدفيئة والأثير في استهلاك الطاقة عبر كبح جماح الاستهلاك من خلال فرض العلاوات السعرية وتغيير سلوك المستهلكين، وخير مثال على ذلك التوجه نحو تركيب المصابيح الكهربائية الاقتصادية التي تعد أقل كلفة وأكثر كفاءة من الانارة التقليدية، أما عن جانب العرض فيمكن التأثير من خلال تشجيع الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة عبر تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بهدف التخفيض من الانبعاثات الكربونية .

ثانيا: الافاق:

تملك الجزائر اكبر الامكانيات التقنية للطاقات المتجددة والنظيفة عالميا، وادماج الطاقات المتجددة في مجيز طاقات الوطنية يمثل استراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، وصميم السياسات الطاقوية والاقتصادية، تساهم في تمكين الجزائر من تنوع اقتصادها وانهاء حالة الاعتماد الكبير على النفط والطاقات الملوثة، حيث بدأت الحكومة في استغلال هذه الامكانيات في مزيد من الجدية، خاصتا مع الاستهلاك الطاقوي المتزايد فضلا على توفير الطاقات عاملة شابة وازدياد الوعي لخفض تكاليف حرق الوقود التقليدي، وجذب الاستثمار في الطاقة الشمسية المحلي والاجنبي، وقامت الحكومة بطرح العديد من الخطط والبرامج مست العديد من القطاعات:

- برنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011- 2030 من خلال تطوير الطاقات الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وادخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)الطاقة الحرارية والارضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية بتكليف اجمالية تقدر بحوالي 100-80 مليار دولار، حيث تقدر سعة هذا البرنامج لتلبية احتياجات السوق

الوطني خلال الفترة 2015-2030 ب 22000 ميغاواط، وتحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020، ما يسمح بتحقيق افاق 2030 لحصة طاقات المتجددة بنسبة 27 بالمائة من الحصيلة الوطنية لانتاج الكهرباء، والرفع من معدل انتاج الصناعة المحلية (50 بالمائة لسنة 2020 و 80 بالمائة لسنة 2030)، وخلق نحو 200 الف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

- المخطط الوطني لتهيئة الاقليم 2030-2010 والمخطط الوطني للميناء والتكييف بالتغييرات المناخية 2015-2050، والمخطط الاستثمار الجديد 2019-2015 الذي يولي اهمية للنهوض بالاستثمار وخلق الشركات ورفع من انتاجية القطاع الصناعي خارج المحروقات.

- بالإضافة الى قطاع السكن من خلال برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 لإنجاز 1.6 مليون سكن جديد افق 2019.

- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الاحياء المائية 2020-2015 الرامي الى مضاعفة الانتاج السمكي الوطني 200الف طن/ سنويا.

- تبني نظام التعليمي والتكويني لإدماج تخصصات في فروع الاقتصاد الاخضر، ووضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال.

- البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية الساعي الى تقليص انتاجها ورفع من تدوير النفايات بنسبة 70 بالمائة افاق 2020.

- ومازال يتم انجاز سياسات قطاعية في مجال التربية البيئية والموارد الطاقوية وهناك قطاعات اخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية والعضوية والسياحية البيئية[1].

[1]رداس مسعودة، عاتي يمينة، **الاقتصاد الاخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة الى الجزائر –الفرص والتحديات–**، نفس المرجع السابق، (ص ص 109 111).

خلاصة واستنتاجات:

من مساعي الدولة الجزائرية فكرة الاقتصاد الأخضر سعيا منها لتحقيق التنمية المستدامة وهذا بالاعتماد على سبل واستراتيجيات من شأنها رفع وتعزيز مكانة الاقتصاد الأخضر ومنه محاولة الوصول إلى تنمية مستدامة، وهذا بهدف تشجيع الاستثمار بشقيه المباشر والغير مباشر من جهة ومن جهة أخرى ضمان الرفاهية الاجتماعية في بعض الدول الأجنبية والعربية منها. ولقد توصلت الدراسة الى ان الجزائر مازالت في خطى متأخرة مقارنة بمثيلاتها من الدول المغربية.

-توصي هذه الدراسة بضرورة زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

-الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطبيقها للاستفادة منها.

-وأخيرا تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات المستخدمة في مجال تطوير تقنية الاقتصاد الأخضر.

خاتمة

يعتبر الاقتصاد الأخضر من الوسائل التي تشغل اهتمام العالم نظرا لما يتضمنه من مبادئ ومبادرات، إذ هو يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد في الدول التي تبنته، كذلك تخضير القطاعات الاقتصادية، كما يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي على مستوى الأفراد، إذ أنه يحقق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات لاسيما قطاع الطاقات المتجددة والزراعة العضوية، وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية للدولة، وأيضا تحقيق نوع من الرفاهية والاستقرار للمجتمعات، ويعطي كذلك الاقتصاد الأخضر راس المال الطبيعي نفس أهمية راس المال المادي، ويحث على حسن استخدام الموارد.

ولهذا فان علاقة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة، إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن الاقتصاد الأخضر يعمل دائما على الفصل بين استخدام الموارد والمخاطر البيئية والتنمية الاقتصادية، وما يميزه عن الاقتصاد التقليدي هو أن اهتمامه بالاستثمارات الخضراء مما يساعده على القيام بالإصلاحات السياسية، وهذه الاستثمارات الخضراء هي متاحة لكل من القطاع العام والخاص، وبالنتيجة هذه الاستثمارات تعد الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والمؤسسات، وتسمح أيضا بإنتاج واستهلاك مستديمين، وبموجب هذه الاستثمارات يتم انخفاض نسبة المواد والطاقة المستعملة في عاليات الإنتاج، وتقلص النفيات انبعاثات الكربون، ولهذا الاقتصاد الأخضر هو أحد وسائل تحقيق التنمية المستدامة، إذ يحقق جميع متطلباتها المتمثلة في تحقيق تنمية شاملة لكل المجالات.

ومما سبق يمكن القول ان التحول الى الاقتصاد الاخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وتطوير ابتكارات بيئية وانشاء اسواق جديدة، حيث أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الإفريقية المنعقدة أخيرا بوهران يومي 22 و 2014/02/23 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة

والقضاء على الفقر، أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير مناصب الشغل الكريمة للجميع وتحسين الرفاهية .كما لا يشكل الاقتصاد الأخضر حاجزا أو شرطا إضافيا يعيق التبادل الاقتصادي والتجاري الثنائي والدولي.

كما إن التغير المناخي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار النفايات والمواد الكيماوية الخطرة، والتلوث البحري والساحلي زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة .والجزائر كإحدى الدول الإفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني إستراتيجي يقوم على أساس استحداث رسوم جبائية لمحاربة التلوث زيادة على بناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات دون أن ننسى تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

في هذ الصدد قامت العديد من المنظمات والدول بمجهودات كثيرة من أجل ترويج الاقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة، لهذا تم انجاز عدة مشاريع في الجزائر في إطار الاقتصاد الاخضر منها المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي رمل، سد بني هارون، عدة محطات لتحلية المياه .ومع هذا مازالت الجزائر تحتاج لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية، ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال إستغلال الاقتصاد الاخضر إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الإمكانيات المتوفرة لديها.

ومن خلال دراستنا لموضوع الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مكنتنا من الخروج بجملة من النتائج تتمثل في:

- الاقتصاد الأخضر يمثل الأداة العلمية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة.

-يولد الاقتصاد الاخضر العديد من فرص العمل الخضراء في مجال ادارة النفايات النقل المستدام وغيرها من مجالات الاقتصاد الاخضر.

-توفير نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ غالبا لا تستطيع الحصول على التمويلات البنكية بعيدة المدى بسبب عدم توفرها على الضمانات.

- تدبير النفايات المنزلية (الجمع، النقل، التخلص) والنفايات المماثلة فهو قطاع غير مستغل بالشكل الكافي في الجزائر لكنه ذو امكانيات قوية في مجال الاستثمارات.

- نجد الجزائر كذلك اتجهت نحو تجهيز الكثير من المخططات الوطنية مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والمياه والاراضي الفلاحية، وتوفير حياة أفضل للسكان.

- ومن أجل تطوير قطاع السياحة وجعل الجزائر بقعة جذابة للسواح خاصة الأجانب، اصبحت الجزائر تهتم بمشكلة النفايات إذ بدأت بإنشاء مشاريع الصرف الصحي للنفايات وإعادة تدويرها.

- انشاء برامج وطنية تدرس كيفيات تدوير وتطوير هذه الطاقة، أو من خلال إنشاء مراكز تختص في حسن استغلالها.

- نجاح تمويل الاقتصاد الاخضر والبرنامج المسطر للجزائر يعتمد على ارادات الدولة من الجبائية النفطية.

ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

– لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، على الحكومات استعراض أثر السياسات العامة على أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء والاستثمار، وقبل إنشاء بنية أساسية تتسم بالكفاءة والإنتاجية وتتيح هذا التحول، لا بد من إلغاء الإعانات والحوافز الضارة.

– ضرورة الاهتمام بالسياسة البيئية كغيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

– تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات، ووضع معايير ومواصفات فنية تنسجم مع مفهوم المدن والمباني المستدامة.

– هناك إمكانات هائلة لزيادة تمويل المناخ من خلال الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة التمويل العام أمرا حيويا لمواجهة تكاليف الاستثمار مقدما المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد أخضر.

– استقطاب المتعاملين الأجانب من أجل إنشاء مشاريع مشتركة في ميدان تطوير الاقتصاد الاخضر.

–ضرورة اشراك المؤسسات المالية لتمويل مشروعات الاقتصاد الأخضر، كإنشاء بنوك خضراء متخصصة بتمويل هذا النوع من الاستثمارات.

– توجه الاعلام ووسائله الفعالة الى نشر الوعي البيئي، وتكثيف البرامج الداعية للمحافظة عليها واطلاع الافراد على مخاطر التلوث، وكذلك زيادة النشرات والبحوث والدوريات المتخصصة والتي تحمل طابع التوجيه والارشاد للتعامل مع البيئة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية وداعيا لها.

– وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية قادر على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- احمد بشارة، التنمية المستدامة.. ابعادها. مؤشراتها، مصر الغربية،29 اكتوبر 2012.
- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013.
- حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة، دار الجامعة للطباعة والنشر،2000.
- الحداد عوض، الاوجه المكانية للتنمية الإقليمية، الاسكندرية، دار الأندلس 1993.
- رواء زكي ويونس طويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
- سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عمان الاردن، دار السيرة للنشر والتوزيع،2002، (ط1).
- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011.
- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011.
- عبد العزيز وقاسم محارب، التنمية في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر ،2011.
- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2014.
- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2011.

- عثمان محمد غيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان– الأردن،2014.
- عصام عمر مندوب: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية "المنهج النظرية القياس"، مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- عصماني خديجة، عبد الرزاق رزيف المخادمي، التلوث البيئي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (ط2)،2006 .
- عصماني خديجة، عصماني خديجة، عبد الرزاق رزيف المخادمي، التلوث البيئي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (ط2)، 2006
- غيم عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار الصفاء، 1999.
- فؤاد ابرام البستاني، منجد الطلاب، بيروت، دار المشرق، ش م م، (ط54)، 2010.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، دار هومة، (ط4)، 2002،
- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، عمان الاردن، دار وائل، (ط1)،1999.
- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، الاردن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 2014.
- موريس انجلس: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
- نجم عبود نجم، البعد الأخضر لأعمال المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، عمان الاردن، مؤسسة الوا رق للنشر والتوزيع، 2008.
- هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، إبراهيم كاطح علو الجواني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، عمان الاردن، دار الأيتام للنشر والتوزيع، (ط1)، 2008.

ثانيا: المقالات والمجلات:

- أرجيلوس أمال، خيرجة حمزة، الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد3 ، العدد 3، جامعة ادرار، سبتمبر 2015.
- اوصالح عبد الحليم، فعاليات الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الاخضر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف،5ماي2014.
- بن صالح عادل، الاقتصاد الاخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانو ن العمل والتشغيل، 2020.
- تقرير ابرونتلاند، نسبة إلى رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية غرو هارليم برونتلاند رئيسة وز راء سابقة في النرويج) ترجم إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت 1989.
- جليل طريف: اسواق راس المال الاخضر، مجلة اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الامارات، العدد رقم25، ديسمبر2016.
- ساندي صبري واخرون، الاقتصاد الاخضر وأثره على التنمية المستدامة، دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر،2017.
- سليمان مهنا وريدة ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 1، 2019.
- صالح لخضاري وسليمان كعوان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس، منشورات جامعة سكيكدة.
- عبد الحليم أوصالح، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة، د راسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الأسكوا، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد، العدد الرابع ،2015.

- عبد الهادي مختار، **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**، ال عدد09، 2017، ص ص 577-580.
- لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة مجلة المالية والأسواق، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ال عدد08، 2018.
- لطفي المخزومي، شاهد الياس،دفرور عبد النعيم ، التمويل الأخضر , الفر و التحديات ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة الوادي ،عدد خاص ، أفريل 2018 .
- محمد عبد القادر الفقي، مداخلة الاقتصاد الأخضر، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24 أفريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم4 ،2014 ، الكويت.
- مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، " الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد04، العدد2 ،2019 .
- مسعودي محمد، الجبائية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014، ص51.
- منيرة سلامي، منى مسغوني، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر ،2011.
- محمد صديق نفادي، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة العلمية لقطاع الكليات التجارة، جامعة الأزهر.

- وسام درويش، هندسة الجينات كاتب ومدقق في موضوع، أعمل في مجال الأبحاث العلمية في الجامعة الأردنية.، فيفري 2022.
- يزيد تقرارت واخرون:" الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
- اشراف ابراهيم: كيف استطاعة سنغافورة ان تتحول من قزم مقفز الى مارد اقتصادي عملاق، جريدة ساسة ،15 يونيو 2008.
- قخام وهيبة شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد06 ، سنة2016 .
- حبيبة شعور، الإستعمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية الإلكترونية، العدد 13 جانفي،2016 .
- رداس مسعودة، عاتي يمينة، الاقتصاد الاخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة الجزائر – الفرص والتحديات–، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 2، العدد 02، 2019.

ثالثا: الاعمال غير المنشورة:

- حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة، (رسالة ماجيستير جامعة الازهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2017).
- حمزة عبد الحليم، دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، (أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقيي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017–2018)، (ص ص 60 61).
- خالقي عبد الحفيظ، التنمية المستدامة من الفكرة إلى المبدأ القانوني، (مذكرة ماستر، قانون دولي لحقوق الإنسان، جامعة البويرة، الجزائر،2014).
- **رابعا: التقارير**

- زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، (رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006).
- سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية،2014 / 2013).
- شويخ عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، (رسالة ماجيستير في القانون، جامعة تلمسان، 2011-2012).
- قايدي سامية، التنمية المستديمة :التوفيق بين التنمية والبيئة، (رسالة ماجستير القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2002.
- كامل عارف، مستقبلنا المشتركة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ال عدد142.
- مختاري نسيمة: التعاون للامركزي من أجل التنمية المستدامة، (مذكرة ماجستير قانون التعاون الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010).
- مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لا لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول (الأردن، المغرب، والجزائر) ، (مذكرة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2018-2019).
- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في علوم التسيير نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006.
- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، (اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، قسم العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم إداري وسياسي،2011-2012).

- موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ **2015**، مذكرة الماجيستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2017، (ص61).
- نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة د راسة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.
- يحياوي لخضر، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة ماستر، جامعة تيموشنت، المركز الجامعي لعين ،2015) .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر :المبادئ والفرص والتحديات في المنظمة العربية، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك2011.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي :الحركيات الخمس، برنامج الأعمال السياحة ذات الأولوية، الكتاب02 ، الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الجزائر،2001 .
- موللي سكوت كاتو: ترجمة علا احمد اصلاح: مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق: مجموعة النيل العربية.

خامسا: التشريعات والمراسيم

- انضمت الجزائر الى اتفاقية اسكهولم بمقتضى مرسوم رقم06-206: المؤرخ في07 جوان 2016، ج ر ج ج، عدد35، سنة2016.
- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة، دليل الطاقة المتجددة، الجزائر،2011.

سادسا :المواقع الإلكترونية

- www.wamda.com/ar/2017/08/
- http://www.bitbaitint.com/index.2hp/fr/presentation/itemlist/category/3 safe protection.

- www.developpement –durable.gov.fr/sndd
- –https:// www.aljazira.net/news/international

سابعا: مراجع بالفرنسية

- energy_investment_2011_report.pdf
- Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010.
- Rapport annuel du 26 mai 2011 – 23 mai 2012 de la commission économique et sociale pour l'ASIE et le PASIFIQUE, conseil économique et social, document officiel, supplément numéro 19, Nations Unies, 2012.
- UNEP. (2013). *Green economy and trade-trends,challenges and opportunities.* United nations.
- United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, (2011), "Global Trends in Renewable Energy Investments: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy", UNEP Collaborating Center for Climate &Sustainable Energy Finance. Available from: www.unep.org/pdf/BNEF_global_trends_in_renewable_

فهرس

المحتويات

العنوان	ص
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة.	أ
الفصل الاول: المدخل المفاهيمي للدراسة الاقتصاد الاخضر.	01
تمهيد.	02
المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد الاخضر.	03
اولا: تعريف الاقتصاد الاخضر.	03
ثانيا: الخلفية التاريخية الاقتصاد الأخضر.	05
ثالثا: خصائص الاقتصاد الاخضر.	08
رابعا: اهداف واهمية الاقتصاد الاخضر	09
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.	16
اولا: تعريف التنمية.	16
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة.	16
ثالثا: الخلفية التاريخية لمصطلح التنمية المستدامة.	18
رابعا: خصائص التنمية المستدامة.	25
خامسا: ابعاد التنمية المستدامة.	27
سادسا: اهداف التنمية المستدامة.	32
خلاصة واستنتاجات.	35
الفصل الثاني: دور الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة.	36
تمهيد.	37
المبحث الاول: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة العلاقة والتأثير.	38
اولا: العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة	38

ثانيا: الاقتصاد الاخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة	40
المبحث الثاني: الاقتصاد الاخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة	44
اولا: اهمية الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة	
ثانيا: السياسات الواجب اتباعها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الاخضر	46
ثالثا: القطاعات المعنية بالانتقال للاقتصاد الاخضر	47
خلاصة واستنتاجات	50
الفصل الثالث: مساهمة الاقتصاد الاخضر في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر.	47
تمهيد.	52
المبحث الاول: مساعي الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر.	53
المبحث الثاني: الاليات واهم المشاريع في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة.	60
اولا: اليات تنفيذ الاقتصاد الاخضر في الجزائر.	60
ثانيا: ابرز المشاريع التي بادرت بها الجزائر من اجل السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.	66
المبحث الثالث: التحديات وافاق الاقتصاد الاخضر في الجزائر.	79
اولا: التحديات	79
ثانيا: الافاق	84
خلاصة واستنتاجات	86
الخاتمة.	88
قائمة المصادر و المراجع.	83
الفهرس.	103

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن النمو الاقتصادي يكون نموا حقيقيا إذا تحقق من خلال سياسات اقتصادية محافظة على النظام البيئي وتضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لان نموذج الاقتصاد الاخضر يرتبط باحترام الطبيعة عبر خلق التوازن في استعمال راس مال طبيعي واستخدامه على نحو منصف وبطرق عادلة تحقيقا للتنمية المستدامة وضامنا لحق للأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة، ولهذا انصبت جهود الجزائر على وضع مجموعة من المخططات والاستراتيجيات والقوانين القطاعية التي تدل على وجود الارهاصات الاولية الممهدة للتوجه نحو اقتصاد اخضر.

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'économie verte dans la réalisation du développement durable, et l'étude a abouti à une conclusion générale selon laquelle la croissance économique est une croissance réelle si elle est réalisée par des politiques économiques qui préservent l'environnement et garantissent la réalisation d'un développement économique durable, car le modèle d'économie verte est lié au respect de la nature en créant un équilibre dans l'utilisation du capital naturel et son utilisation de manière équitable et juste afin de parvenir à un développement durable et de garantir le droit des générations futures à vivre dans un environnement sain. raison, les efforts de l'Algérie se sont concentrés sur l'élaboration d'un ensemble de plans, de stratégies et de lois sectorielles qui indiquent l'existence des préceptes primaires ouvrant la voie à une économie verte.